المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية
المرصد الإجتماعي التونسي

ظاهرة العنف في تونس

التقرير السنوي
2019

المنتدى التونسي للحقوق الإقتصادية و الإجتماعية
المرصد الإجتماعي التونسي

ظاهرة العنف في تونس 2019

فريق العمل :

إعداد : سيف الغابري

نجلاء عرفة
خليل الشيخاوي
أسماء سحبون
ريم سوودي

الفهرس

مقدّمة 1

I. الأطر الثقافيّة لعبور العنف من الحالات Cas إلى الثقافة Culture 6

1. زمنية العنف 9
2. الفضاء منتج للعنف 9
3. العنف اللفظي: باتولوجيا اجتماعية صحيّة 10

II. التطبيع مع العنف: ماذا تغيّر؟ 12

1. العنف والفضاء العمومي 14
   - أ. العنف الاحتجاجي
   - ب. العنف الإجرامي
   - ج. الارهاب
   - د. العنف الرياضي
2. العنف الرقمي 29
   - أ. العنف في وسائل الإعلام
   - ب. العنف الافتراضي

III. العنف الأسري 36

1. العنف ضدّ المرأة 37
2. العنف بين الأزواج 40
3. العنف المسلّط ضدّ الطفل 41

VI. العنف المؤسساتي Violence institutionnelle 43

1. العنف السياسي 44
2. العنف المدرسي 46
3. العنف الاقتصادي 49

V. تروض للعنف أم إعادة إنتاج؟ 50

1. عنف الأفراد ورهان المواطنة 50
2. دمقرطة المواطنة 51
3. منطق المغالبة la logique de dominance 53
4. ثقافة اللاّ عنف في مواجهة التطبيع مع العنف 55

خاتمة 58

مقدمة

إن الوعي بمشاكل المجتمع هو مرحلة متقدّمة من مراحل تطور المجتمعات بدءا بمرحلة المعرفة الأولية (الحسيّة) مرورا بالمرحلة الفكريّة (التصورية الناقدة) وصولا إلى مرحلة الوعي الحقيقي غير المزيف بالواقع وقضاياه.

مظاهر العنف، شأنها شأن مختلف الظواهر الاجتماعية الأخرى، تحتاج وعيا بالعوامل الموضوعيّة لفهمها وتحليلها. كذلك الوعي بنمط المعيش اليومي والأنساق الثقافية السائدة حتى يمكن تحليل الظاهرة في سياقه المجتمعي للوقوف على مسار تطوّر الظاهرة والتحكم فيها.

ومجتمع مثل المجتمع التونسي، الذي عرف طويلا معنى الاستقرار والصراع السلمي، أصبح اليوم ينطوي على قدر هائل من العنف دفع الباحثين والمهتمين إلى القول بتطوّر الشخصيّة التونسية إن على المستوى الفردي أو الجماعي. وصارت المقولات السابقة عن طبيعة المجتمع التونسي السلميّة أمر يحتاج إلى إعادة نظر لأنه لم يعد من المسلّمات.

فالعنف، بمختلف تجلياته، المنتشر تقريبا في كلّ مناطق البلاد وإن بشكل متفاوت، ظاهرة موبوءة تستوجب التأني فيها. والمحيّر ليس العنف في حدّ ذاته بل مجانيته وعدم وجود تفسير جامع له، والمحيّر أكثر في المجتمع التونسي ظاهرة اللامبالاة الاجتماعية التي ترافقه التي قد تبلغ أحيانا تبييضه والتهاون في التعامل معه. أو ربّما تكون هذه اللاّمبالاة "دليل على ما أصاب قيم التضامن والمؤازرة من تفكّك وعدم فاعليّة جرّاء التحديث السريع والفجئي من جهة والانشغال بمستلزمات المعيش اليومي وإدارة الشأن الخاص من جهة أخرى".[1] تلك هي محصّلة الواقعيّة ونتيجة المهادنة الأمر الذي يؤدي إلى بناء **مجتمع متفرّج**.

أو لعلّ المنظومة الثقافية والقيمية التي ضُربت في المقتل لم تعد قادرة على إدارة النزاعات والعلاقات الصراع في المجتمع التونسي. حيث أنّ عمليات التشويه والتوظيف الإيديولوجي والحزبي أفقدت علاقات الصراع السلمي والحوار النسق الثقافي الذي تستند إليه، فأحدثت بالتالي خللا في الواقع

[1] وناس (المنصف)، الشخصيّة التونسية: محاولة في فهم الشخصيّة العربية، الدار المتوسطية للنشر، ط1، تونس، 2011، ص 181

الاجتماعي وعدم توازن قاد بدوره إلى العنف. فأصبح منطقا ومنطلقا تبنته مختلف مكونات وشرائح المجتمع التونسي إمّا بهدف إعادة التوازن أو تأكيدا لوجودها ودفاعا عن مصالحها بعد أن أصبح طريق الحوار مغلقا بسبب غياب أو اهتزاز الثقافة المرجعية التي تحظى برضا وقبول قطاع واسع في المجتمع.

العنف ثقافةً

شكّلت الوضعية الجديدة للبلاد التونسية منذ أحداث 14-17 ديسمبر جانفي لحظة فارقة في التاريخ المعاصر للبلاد. فالمسارات الاحتجاجية المختلفة التي انطلقت من الهوامش الاجتماعيّة والمجالية لم تفضي إلى تغيير التركيبة السياسية والاجتماعيّة على المستوى المؤسساتي فحسب، بل فسحت المجال أمام سياق انسيابي[2] Conjoncture fluide أدخلت حالة من الشك البنيوي على جلّ الحقول الاجتماعية. وقد شهدت هذه المرحلة مساءلة النظم والنواميس التي تحكم التركيبة الاجتماعية للمجتمع التونسي (المجال الديني، السياسي، الاقتصادي، التربوي...) وهو ما فسح المجال لحركات احتجاجية ومطلبية متعدّدة ومتجدّدة ومتواصلة. فصار الفاعلون الاجتماعيون يحركون مواردهم التي اكتسبوها من خلال مسارات بيوغرافية مختلفة وانخرطوا في العمل "المناضل" من داخل منظمات أو جماعات تصوغ قضايا وتدرس وتبلور استراتيجيات للدفاع عنها.

ولئن كان تعدّد وتنوّع الحركات الاحتجاجية بعد 2011 مؤشرا على حجم "الخزان الاحتجاجي" في تونس، إلاّ أنّ هذا ليس مرادفا لقوته ولفاعليته خاصة في الجانب الاجتماعي منه. حيث لا زالت الحركات الاحتجاجية تشكو من عجز كبير في أن تصبح ذات وزن في المعادلة التي تهيكل العلاقات بين المتطلبات والحاجات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للجماهير من جهة و"الأعداء الطبقيين" أو المنافسين أو المخاطبين من جهة ثانية. وبصورة أوضح نلاحظ عجزا عن توجيه السياسات العمومية الوجهة المنشودة، حيث تصطدم هذه التحركات "بسياسة الانتظار"[3] على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال تركيز أجهزة ومؤسسات وظيفتها امتصاص الغضب الجماعي وتحقيق "السلم الاجتماعي."

---

[2] Dobry (Michel) ; Sociologie des crises politiques : La dynamique des mobilisations multisectorielles ; Presses de Sciences Politiques ; Paris ; 2009 ; P 432.

[3] Hibou (Béatrice) et Meddeb (Hamza) ; Tunisie : La "démocratisation" ou l'oubli organisé de la question sociale ; http://www.sciencespo.fr/ceri/fr/cerispire-user/7172/667 Le 16/12/2019 à 09:48

ولكـن، إلى جانـب التفـاف الدولـة ومراكـز القـرار حـول نمـاذج ليبراليـة لإدارة الشـؤون الاجتماعيـة والاقتصاديـة، لعـب التفـكك التنظيمـي للحقـل الاحتجاجـي وتبعـثر الكفاحـات الاجتماعيـة وسـهولة الطعـن في مشروعيتهـا لا سـيّما ممارسـاتها وأشـكالها التعبيريّـة التـي صُنفـت عنيفـة كلهـا عوامـل داخليـة سـاهمت في بلـورة هذا العجز.

ومـن هنـا، وباعتبـار الاحتجـاج والمطلبيـة هـي عمليـات تخضـع للعـرض والطلـب والتفـاوض ومختلـف أشـكال التصعيـد. ظهـرت ممارسـات صُنفـت في بـاب الأعـمال العنيفـة مـن قبيـل: غلـق الطرقـات، والمواجهـات المبـاشرة مـع المؤسسـة الأمنيـة، ومجوعـات الألـتراس في الملاعـب الرياضيّـة وتعطيـل سـير بعـض المرافـق العموميـة (وسـائل النقـل العموميـة، إدارات ومراكـز الحكـم المحـلي والجهـوي...) وغيرهـا مـن الممارسـات التـي هدفـت إلى إقامـة موازنـة للقـوة بـين طـرفي النـزاع أو الـصراع بما من شـأنه أن يُمكّن من تغيير وتحسـين شروط التفاوض.

ولا اختـلاف أنّ هـذا الوصـم الـذي أصبـح يـلازم كلّ تحـرّك احتجاجـي اجتماعـي، بمـا هـو تعبـيرة اجتماعيّـة عـن الرفـض والغضـب، دليـل عـلى تعطّـل المفاوضـة ومـؤشر لانسـداد عمليـة التواصـل بـين مختلـف الأطـراف. وهـو إلى هـذا وذاك حـدث اجتماعـي ومسرحـةٌ اجتماعيـة "للاعتداء"عـلى جملـة الحقـوق والمطالـب الاجتماعيـة المشروعـة والأكيـدة للجماهـير. فليـس العنـف ظاهـرة عرضيّـة بـل هـو ظاهـرة اجتماعيـة تعـد كـما يـرى Max Weber تعبـيرا أساسـيا عـن التنافـس القائـم بـين الإرادة والـضرورة. وهـو تمفصـل منطقـي يتخلّـل صراع القيـم. فالـصراع علاقـة اجتماعيـة أساسـية تتحـدّد بـإرادة كلّ فاعـل فـرض إرادتـه عـلى الآخـر، وقـد يكـون هـذا الـصراع سياسـيا أو اقتصاديـا أو جنسـيا أو فكريـا، وقـد تتغـيّر أسـاليبه ووسـائله بحسـب مجال الفعل وغايتـه... والعنف بعض أوجهه.

وقـد دأب منتـدى الحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعيـة عـلى البحـث والاسـتقصاء حـول الحـركات الاجتماعيـة وظواهـر الانتحـار والعنـف والهجـرة غـير الشرعيـة بمـا هـي أشـكال مختلفـة للتعبـير الاحتجاجـي والاجتماعـي المنتـشرة، وبشـدة، في المجتمـع التونـسي منـذ مـا يقـارب العقـد. وهـي محـاور وإن بـدت للوهلـة الأولى منفصلـة بعضهـا عـن بعـض، إلاّ أنهـا شـديدة التواصـل فيـما بينهـا حتـى أنـه لا يمكـن أن نتـدارس أيـة ظاهـرة منهـا إلاّ مـن خـلال الأخـذ بعـين الاعتبـار الظواهـر الأخـرى المتصلة بها.

ولعلّ اللاّفت للنظر هنا، أنه لطالما وُصمت مثل هذه الممارسات بالعنف والخروج عن الممارسات المقبولة اجتماعيا وقانونيا ومؤسساتيا لا سيّما إذا كان محور الممارسات هو الحركات الاحتجاجية الاجتماعية والمطلبية الاقتصاديّة والمواطنية خاصة مع التوظيف السياسي والحزبي الذي أصبح يثقل كاهل هذه التحركات.

ومن نافل القول أنّ العنف هو نتيجة حتميّة لما اعترى وظيفة مختلف المؤسسات الاجتماعية (ومن أهمها المدرسة والأسرة) من تآكل، وهو ما يمكن اعتباره مؤشرا لاختلال وظيفة التنشئة الاجتماعية في المجتمع وبروز ظواهر سلوكية جديدة.

ولقد اتسم العقد الأخير بنمو وانتشار العنف كظاهرة سلوكية اجتماعيّة طبعت العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل سواء بين الأفراد فيما بينهم أو المؤسسات بعضها ببعض أو بين الأفراد والمؤسسات. وهو ما ساهم في إنتاج أنماط سلوك غير سوية وبروز سلوكات تنمّ عن صعوبات التكيّف.

وفي عصرنا الراهن تتزايد مظاهر العنف (بما هو تعبيرة اجتماعية على الرفض والاحتجاج) ومجالات ممارسته، ويصبح ظاهرة تتجاوز فوارق الأنظمة السياسية والمنطلقات الإيديولوجية والمعطيات الحضارية، حتى أنه أصبح وكأنه لغة القرن الواحد والعشرين. وهو ما سنحاول طرحه ودراسة الفروقات بين أنماطه وتحديد ما يجعل فعلا ما أو ردة فعل ما سلوكا عنيفا.

ولدراسة هذا ننطلق من فكرتين:

- أنّ العنف الذي يصدر بين الجماعات ومن جماعة لأخرى لابدّ أن يؤثر على السلوك الفردي بشكل مباشر، أي أنّ العنف الفردي الممارس ضدّ الآخر وحدوده الفاصلة هي حدود هشّة. وبالتالي فإنّ العنف مدان في أغلب حالاته مع مراعاة الفصل بين الفكر والممارسة.

- أنّ العنف المشرّع للدفاع عن الذات، يحمل إشكالية مقولات العولمة والديمقراطية والإرهاب أيضا. فهو وإن كان لردّ الغبن والدفاع عن الذات واستبعاد المذلة، فإنه عنف لا يقتصر على الشخصي والفردي بل هو عنف متأت من الاجتماعي وعائد إليه. **فالعنف هو حالة غير مستقلة**

موجباتها ومبرراتها ومساراتها التاريخية. وهو حالة مركبة من حيث ظهورها وأدائها وترابطاتها (...) يتسم بسمة الأداء الفردي أو الأداء الجماعي، كالأداء المؤسس على ردة الفعل أو على انسياق أو اختيار. وهو أيضا تجربة نفسية-اجتماعية من تجارب إيذاء الآخر لا تنفصل عن تغيرات المجتمع وثقافته.[4]

ومنه فإننا ننطلق من مسلّمة أن منشأ العنف في المجتمع التونسي اليوم، وإن بدأ بالإطار الشخصي فهو يتجاوزه ليطال قضايا ومشاكل لها طابع اجتماعي واقتصادي تطال بدورها الشمول الكوني وأنظمته والهيمنة عليه.

[4] خليل (أحمد خليل)، معجم المصطلحات الاجتماعيّة، مكتبة لبنان، بيروت، 1977

I.الأطر الثقافيّة لعبور العنف من الحالات Cas إلى الثقافة Culture

يُعتبر مفهوم العنف من المفاهيم المفتاح في مجتمعات القرن الواحد والعشرين رغم ما يعتريه من لبس أحيانا وغموض في بعض الأحيان وتداخل المعاني في أحيان أخرى: فكما يمكن أن تشير لفظة عنف إلى معاني القوة والسلطة، وقد تشير في مواقع أخرى إلى معنى العدوان. إلاّ أنها في كلّ الأحوال "ضغط جسدي أو معنوي دو طابع فردي أو جماعي ينزله الإنسان كالقدر الذي يتحمله على أنه مساس بممارسة حق أساسي".[5] ويعرّفه Robert McAfee أنه "انتهاك للشخصيّة وأنه تعدّ على الآخر أو إنكاره أو تجاهله ماديا أو غير ذلك".[6] وفي معجمه الفلسفي، عرّف جميل صليبا العنف "كفعل مضاد للرفق ومرادف للشدة والقسوة (...) فكل فعل يخالف طبيعة الشيء، ويكون مفروضا عليه من الخارج هو بمعنى ما فعل عنيف. والعنيف أيضا القوي الذي تشتد سورته بازدياد الموانع التي تعترض سبيله كالريح العاصفة والثورة الجارفة".[7] أمّا المعجم النفسي-الاجتماعي فيعرّف العنف على أنه "السلوك المراد منه إلحاق الضرر والألم بالآخر مع سابقيّة النية لذلك"؛[8] ويميّز هنا بين صنفين منه:

-السلوك العدواني الاندفاعي L'agression impulsive: وهو المبني على الاستثارة المزعجة والعوامل المكونة للشخص مرورا بجملة من المتغيرات المعرفيّة والفيوزيولوجيّة.

-السلوك العدواني الأداتي L'agression instrumentale : وهو السلوك العدواني المخطّط له والمدروس مسبقا والمعتمد كأداة لتحقيق غايات انتفاعيّة ماديّة ومعنويّة.

وتعتبر إشكالية العنف ظاهرة اجتماعية وثقافية بامتياز، وهي بالأساس ظاهرة اجتماعيّة تواجهها المجتمعات حيث أنها تجاوزت البعد الفردي إلى تشكيل العنف كحالة اجتماعيّة-ثقافية في تجمعات صغيرة أو كبيرة في بعض الأحيان داخل مجتمع ما أو ضمن تشكيل اجتماعي معيّن. وبالتالي فإننا نستطيع أن نؤكد أنها ظاهرة اجتماعيّة في المقام الأول ويجب تحليلها وفقا لمبادئ العلوم الاجتماعيّة.

---

[5] بودون (ريمون)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، ترجمة سليم حدّاد، ديوان المطبوعات الجامعيّة، ط 1، الجزائر، 1986، ص 397

[6] أسعد وطفة (علي)، من الرمز والعنف إلى ممارسة العنف الرمزي: قراءة في الوظيفة البيداغوجيّة للعنف الرمزي في التربية المدرسيّة، مجلة شؤون اجتماعيّة، عدد 104، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص 65

[7] صليبا (جميل)، المعجم الفلسفي، جزء 2، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص 670

[8] زغفران (العبيدي روضة)، شلبي (جلّول)، العبيدي (حافظ)، جرائم العنف لدى الشباب التونسي: دراسة علميّة ميدانيّة، مركز الدراسات القانونيّة والقضائيّة، وزارة العدل، تونس، 2013، ص 12

لم تتبلور الدراسات الاجتماعيّة لظاهرة العنف لحدّ الآن لتشكّل ميدانا جديدا من ميادين علم الاجتماع (مثل الحضري والديني...)، إلاّ أننا نجد صدى لهذه الظاهرة في علم الاجتماع الجنائي: حيث أنه يبدو مدخلا مناسبا لتحليل ظاهرة العنف، لا سيّما إذا علمنا أن هذا الميدان لا يتناول نمطا محدّدا من الجرائم وإنّما كلّ ما يندرج تحت عنوان "جريمة" بوصفها عنفا من فرد أو مجموعة أفراد في مجتمع ضدّ فرد أو مجموعة أفراد آخرين. وعليه فتحليل العنف بوصفه جريمة اجتماعيّة ينتهي بنا إلى إدراجه ضمن مجال علم الاجتماعي الجنائي الذي يدرس العوامل والدوافع التي تؤدي إلى حصول الجريمة من أجل الوصول إلى تحليل معمّق للظاهرة. وهي عوامل كثيرة ومتنوعة في واقع الأمر منها الاجتماعي كالبطالة وتعطّل قطار التنمية ومنها الاقتصادي كغلاء الأسعار وارتفاع تكلفة أساسيات العيش الكريم ومنها السياسي كالقمع الفكري والإيديولوجي والحدّ من الحريات، ومنها الرمزي أيضا كعنف الصورة وعنف مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، المدرسة، المؤسسة الدينية...).

وقد نجد صدى لتدارس العنف الاجتماعي أيضا عند القائلين بسوسيولوجية الفعل الجماعي: فقد فسّر Durkheim ، ظاهرة استفحال العنف بخضوع المجتمع لحالة طارئة سماها "لا معيارية" Anomie ، التي تفيد عجز المجتمع على فرض احترام قواعده الأخلاقية والقانونية على جمع أفراده، ممّا يعني عيشه مُؤقتا في حالة من الفوضى الناتجة عن غياب القواعد المنظمة أو عدم الالتزام بها.

وبقطع النظر عن العوامل المتسببة في هذه الحالة اللا معيارية فإن استفحال العنف في المجتمع التونسي، دفع الكثيرين إلى القبول بمثل هذا التفسير. غير أنّ الجزم بأن المجتمع التونسي يعيش حالة لا معيارية شاملة مجانب للصواب في الحقيقة. فعلى الرغم من تواتر حالات عدم الالتزام بالقانون وبالقواعد الأخلاقية المنظمة للمجتمع، فإن ذلك لا يزال محدودا في الزمان والمكان ومحل إدانة من الجميع تقريبا .ولذلك فبدل الحديث عن حالة لا معيارية شاملة يعيشها المجتمع التونسي يُمكن القول أننا إزاء فضاءات لا معيارية (الملاعب، الشوارع، الساحات العامة، انترنت...) يُسمح فيها للأفراد بفعل وقول كل ما هو غير مسموح به خارجها.

وتترافق ظاهرة العنف في المجتمع التونسي بسلوك اللامبالاة. فقد أصبح السلوك اللاّمبالي سمة تميّز المجتمع التونسي بكافة شرائحه ومكوناته، فهو محصّلة الشخصيّة الواقعيّة التي لا ترى مشكلة في مهادنة الظواهر الاجتماعيّة والسلوكيّة غير السوية. حتى أنّ اللاّمبالاة أصبحت ضربا من ضروب اللغة الصامتة وتعبيرة احتجاجية مكتومة لها قواعدها وأصولها. يحتجّ فيها الأفراد "انسحابا وتحرّكا في الزوايا الملتبسة من لا واقع له مهم في صنع القرار الذي يخصهم".[9] تلك الجماعات تشاهد وتسمع وتتابع ولا تفعل، فهي على قناعة تامة أنها موضوع مناورات وتجاذبات... وتقاوم بالانسحاب "فالطبقات المهيمَنة لا تتكلّم، بل يُتكلّم من خلالها، مُهيمَن عليها هيمنة تبلغ حدّ التدخل في إنتاج صور عالمها الاجتماعي وبالتالي في إنتاج هويتها".[10]

ولعله من نافل القول التذكير أنّ اللاّمبالاة تجاه مختلف قضايا الرأي العام أو الظواهر الاجتماعية المنحرفة أو الشاذة أو غير المقبولة قد يولّد عنفا. عنف اللامبالاة هذا يرد في نوعين في المجتمع التونسي:

-عنف الفرد ضدّ نفسه: ينتج عنه أحيانا نوع من الهستيريا مجالها المنع وسبل انتهاكه وكسره. لكنها "هيستيريا داخلية" لا تُوجه ضد الآخر، بل تتبلور في شكل عنف يمارسه الفرد ضد نفسه. لعلّ أبرز ملامحه العنف اللفظي الذي يقسو به الفرد على نفسه إلى درجة انتهاك أكثر القيم قداسة عنده (أولها قيمة الإله والأم والشرف والعرض) إمعانا في التنكيل والقسوة إلى درجة فقدان الكوابح المعياريّة وتجاوز كلّ "الخطوط الحمراء". ومن وارض هذه الهستيريا أيضا، ما يمكن معاينته في مشاهد ترى فيها الفرد يكلّم نفسه أو يجري مكالمة هاتفية مجادلا بصوت مرتفع حدّ الانفعال أحيانا ولا يستفيق إلاّ على نظرات شركائه في الفضاء العمومي المستغربة والمستنكرة والمندهشة.

-عنف الفرد ضدّ المجتمع: ويتجلّى في الصمت إزاء مشاهد العنف كالخطف والسرقة والعنف المسلط على الفئات الهشة في الفضاء العام والتحرّش الجنسي.

---

[9] بوعزيزي (محسن)، التعبيرات الاحتجاجية والمجال الاجتماعي، الدار العربية للكتاب، تونس، 2009، ص 154

[10] بورديو(بيير)، مرقص العزاب: أزمة المجتمع الفلاحي، نقلا عن بوعزيزي (محسن)، التعبيرات الاحتجاجية والمجال الاجتماعي، الدار العربية للكتاب، تونس، 2009، ص 145

1. زمنية العنف

من تحصيل الحاصل أنّ الأفعال الاجتماعيّة متعدّدة الأبعاد في بنيتها وأنّ البعد الزمني فيها هام ومميز. والعنف، كما الحركات الاحتجاجية، كغيره من الأفعال الاجتماعية له بعده الزمني الذي يشمل امتداده وتكراره ومناسباته.

ومن الضروري التذكير أنّ العنف بما هو فعل اجتماعي يخضع إلى زمنين متقابلين يستندان إلى معاني هذا الفعل بالنسبة للطرفين المتعارضين. فما هو زمن مناسب لطرف يكون زمنا حرجا وقاتلا للطرف الثاني، كما هو الشأن بما يُصنّف عنفا وتعدٍ على الملك والصالح العام وتعطيل لدورة الاقتصاد. وليس أدلّ على ذلك من تحركات "الكامور" (إغلاق قنوات البيترول تحت شعار "الضخ لا، والرخ لا") والحوض المنجمي (إغلاق الطريق أمام عبور شاحنات نقل الفسفاط، بناء جدران فوق السكة الحديدية) الذين تُحدّد فيهما الاحتجاجات العنيفة بغرض فرض المطالب من قبل المحتجين، ولكنه من وجهة نظر المؤسسات الرسمية أو الدوائر الحزبية الحاكمة ضربٌ لمصلحة البلاد وأمنها بتعطيل عجلة الافتصاد في زمن صعب. كذلك الأمر بالنسبة لتعارض زمن (موعد) الاحتجاجات الاجتماعية العنيفة أو المحتدّة والتهديدات الإرهابية والهشاشة الأمنية بما شرّع تكرار حالة الطوارئ في البلاد بشكل لافت منذ 2011.

كذلك يتبادر إلينا هنا تحركات الأساتذة والمعلمين وعموم المربين التي تزامنت في أكثر من مناسبة مع الإمتحانات والمناظرات الوطنية والتي وصلت حدّ احتجاز نتائج التلاميذ وحجب الأعداد والمعدلات* وما ترتّب عنه من تحركات عنيفة من قبل التلاميذ والاولياء.

وفي أحيان كثيرة ينتقل الجدل من مبدأ رفض العنف ذاته إلى مناقشة زمنيته بما يزيد من هشاشة مؤسسات الضبط الجماعي المختلفة.

2. الفضاء منتج للعنف

يقترن العنف بالفضاء ضرورة، بل ويأخذ سماته منه ويُكنّى باسمه ومن أشهرها عنف الملاعب. وقد أكّدت Machaela Christ في بحثها Les espaces de la violence على أنّ العنف هو دائما نتاج فضاء: فهو ناجم عن العلاقات الاجتماعية ضمن الفضاء.

* والصورة ذاتها لاحظها ودرسها Simon Saskia في مقاله حول "ثنائية زمنية وتمثّل العنف" الذي بحث فيه في تمظهرات السلطة الوطنية والمحلية وبصفات العنف في مجال محدّد هو شمال شرق غواتيمالا

ومن أبعاد الفضاء في إنتاج العنف أنّه مجال التماس بين المتنازعين وإطار المفاوضة والحسم، وهو في أحيان أخرى موضوع الصراع وسبب العنف بين الجماعات

واعتبارا لأنّ حركات الاحتجاج الاجتماعي هي وجه للعنف بين المحتجين والسلطة، فإنّ الفضاء يكون محوريا فيها ولعلّ أبرزها تنازع مواقع الإنتاج على أنها فضاء لممارسة السلطة. حيث تتجه المجموعات المحتجّة إلى التموقع ضمن فضاء الإنتاج وتسعى للسيطرة عليه في محاولة لسحب السلطة لصالحها وتوجيهها. ويكون بذلك الفضاء مجالا للمفاوضة وتجاذب السلطة بقدر التحكّم في الفضاء والتحرّك فيه. وقد شهد الشارع الرمز "شارع الحبيب بورقيبة" أكثر أحداث العنف رمزية منذ 14 جانفي 2011 وما لحقها من عمليات عنف كانت فيها المواجهة بين السلطة والمواطنين المحتجين أو بين مجموعات ذات الإيديولوجيات المتعارضة. فهذا الفضاء اكتسب رمزية خاصة تفشت في مكوناته ومنها "المنقالة" وساحة وزارة الداخلية والمسرح البلدي. ونستخضر هنا العملية الانتحارية للفتاة المفخخة 29 أكتوبر 2018 و"غزوة المنقالة" 27 مارس 2012 والاحتلال المتواتر لمدخل المسرح البلدي وعودة نصب الحبيب بورقيبة، وما يُشاهد من مظاهر التوقي الأمني في متاريس سفارة فرنسا والأسلاك الشائكة في القسم المواجه لوزارة الداخلية من الشارع.

ومثله ساحة محمد علي التي ترمز إلى فضاء الصراع بين النقابات العمالية صوت الشغالين والدولة وأجهزتها الأمنية المخولة للعنف لضمان الأمن العام. وليس هذا فقط، بل إن "بطحاء محمد علي" أصبحت أو ربما كانت دائما فضاء لصراع عنيف بين الأنماط الاجتماعية المتنافسة في البلاد: فضرب اليسار يمرّ عبر "تدنيس" ساحة محمد علي وقبر فرحات حشاد.

3.العنف اللفظي: باتولوجيا اجتماعية صحيّة*

منذ فترة ليست بالبعيدة أصبح مفهوم "العنف اللفظي" يجد طريقه للانتشار بعد أن كان جزءا من مفهوم أشمل وهو العنف. فمع تسارع التحولات الاجتماعية والاقتصاديّة والثقافيّة خاصة والتي أفرزت تمايزا في السلوكات والظواهر، أصبح مفهوم العنف اللفظي واسع الاستعمال واتخذ

* المرض (علّة) الاجتماعية Pathologie Sociale ويقصد بها حالة الشذوذ عن الصحة الاجتماعيّة أي صحة الحياة الاجتماعيّة ويتفق أغلب الدارسين أنّ كلّ فعل أو تفاعل اجتماعي فردي أو جماعي يحيد عن المعنى الأنثروبولوجي للثقافة يندرج الظواهر الاجتماعيّة الباثولوجيّة، وهي ظاهرة جامعة غير موحدة تختلف باختلاف الثقافات والحضارات المجتمعات

معاني ودلالات إجرائيّة مختلفة لكنها واضحة المعالم. **فالعنف اللفظي هو سلوك لفظي، منطوق أو مكتوب، يتخذ طابعا هجوميا أو أو دفاعيا، يمارسه فرد أو جماعة ضدّ فرد أو جماعة أو هيئة مقابلة، حاضرة أو غائبة، وذلك عند حصول ضرر مادي أو معنوي أوعند حصول مواجهة أو تنافس أو صراع أو اعتداء.**[11]

غير أنّ ما يجب توضيحه منذ البداية هنا، أن ما يُصطلح عليه عنفا لفظيا ليس بالضرورة عنفا بمعناه العدواني الذي يلحق الضرر بالآخر. فالكثير من الملفوظ "الشعبي التونسي" يصنف ضمن العنف اللفظي من حيث الشكل والصيغة، إلاّ أنه لا يحمل دائما رسائل عدائية. من ذلك مثلا عبارات الدعاء لدى الأمهات على أبنائهن دون أن يحمل ذلك رغبة ولا قصدا في الإيذاء وإلحاق الضرر بالابن. كذلك قد ترد عبارات التعبير عن الاستحسان أو الإعجاب في شكل عنيف*...

وهذا ما يدفعنا إلى عدم التسرّع في التأثر والانخراط في الاتجاهات النفسيّة والأخلاقية والمفاهيم الإجرائية المرتبطة به سلبا أو إيجابا باعتبار أن السلوك الموسوم بالعنف اللفظي قد لا يثير في كلّ الأحوال عنفا، فمنه ما لا يعدّ عنفا بل يدخل في مجالات التنفيس النفسي والاجتماعي. وقد يؤمن هذا النوع من تعبير وظيفة تفريجية **فهي تصرف الحقد والعدوانية المتراكمة وتمنع انفجارها نحو الخارج. وهي تخفف من إمكانية توجهها نحو الداخل على شكل إدانة للذات على فشلها... فكلّما زاد التصريف اللفظي للعدوانية انحسر خطر تصريفها في سلوك حركي عنيف.**[12]

ومن هذا المنطلق يصبح استخدام مفهوم العنف اللفظي استخداما واعيا، استخدام له حدوده ومبرراته، لعلّ أهمها أن نعتبر أنّ العنف اللفظي هو الابن الشرعي للعنف الرمزي (المعنوي) والعنف المادي والجسدي. وهو إلى هذا وذاك ما هو إلاّ تعبير انفجاري عن ميول التمرّد في الجماعة، وبصورة أوضح فإنّ السواد الأعظم منه يرد في صيغة ردّ فعل احتجاجي. مع ضرورة التمييز بين:

---

[11] الزيدي (منجي) بوطالب (محمد نجيب) المبروك (مهدي)، ظاهرة العنف اللفظي لدى الشباب التونسي: دراسة سوسيو-ثقافيّة، المرصد الوطني للشباب، وزارة الثقافة والشباب والترفيه، تونس، 2004، ص 20

* يعطيك عزا ما أحلاك، يلعن بو زينك، ملاّ سخطة ...

[12] حجازي (مصطفى)، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور، المركز الثقافي العربي، الرباط، 2001، ص 185-184

-الممارسة اللفظية الخشنة: وهي ممارسة اجتماعية مقبولة ثقافيا من جهة، وعنف مقنع يعوّض التعبير المباشر والصريح من جهة ثانية. وهو في الأصل قلب وهمي للأدوار (انتصار وهمي وضعيف).

-الممارسة اللفظية العدوانية وهي مركّزة وسهمية تستهدف أشخاصا أو فئات أو جماعات بعينها قصد الإساءة وتشكيل صورة سلبية عنهم وتوجيه الرأي العام إلى عيوبهم وأخطائهم وإبراز سلبياتهم والمساس بروابطهم وعلاقاتهم الاجتماعيّة وجعلهم موصومين.

-الممارسة اللفظية الاحتجاجية وهي شكل من أشكال التصعيد يكون في مرحلة متقدّمة في التخاطب والتفاوض مع الواقع ومع مؤسسات المجتمع والحكم تعبيرا عن الشعور بقهر اجتماعي واقتصادي. ويلجأ إليها الأفراد والجماعات عند الإحساس بالعجز عن إيصال صوتهم وهمومهم أو حين الاقتناع بالفشل في الاعتراف بكيانهم وقيمتهم ودورهم الاجتماعي. ولعلّ منها ما يرتبط بأغاني الراب وما يتردّد في الملاعب أحيانا والكتابات العشوائية على الجدران ووسائل النقل العمومي وغيرها.

II.التطبيع مع العنف: ماذا تغيّر؟

في الفترة بين 2010 و2017 تمّ تسجيل أكثر من 600 ألف قضيّة عنف على المستوى الوطني دون اعتبار حالات العنف التي تمّ فضها عبر مختلف طرق الوساطة وعدم تسجيل قضايا في شأنها والتي قد تكون 3 أضعاف الأرقام المسجلة. وهو مؤشر يمكن أن يقودنا إلى أنّ العنف في المجتمع التونسي أصبح معيشا يوميا وظاهرة متواترة يتعايش معها الأفراد والجماعات سواء بالتفاعل في إطارها واعتماد مبدأ الفعل العنيف ردّ الفعل الأعنف أو من خلال التعامل مع الواقع المفروض واجتناب كلّ محفزات التعرض للعنف.

وبالعودة إلى خارطة العنف المرصودة من قبل فريق مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بمكن التأكيد على أنها حافظت على نفس النسق طيلة سنة 2019 حيث تصدّر العنف الإجرامي أشكال العنف المسجلة بنسبة 36,39%، وحلّ العنف الإنفعالي في المرتبة الثانية بنسبة 23,21% والعنف الأسري بنسبة 8,78% ثم العنف العلائقي 8,06% العنف الجنسي 7,59%

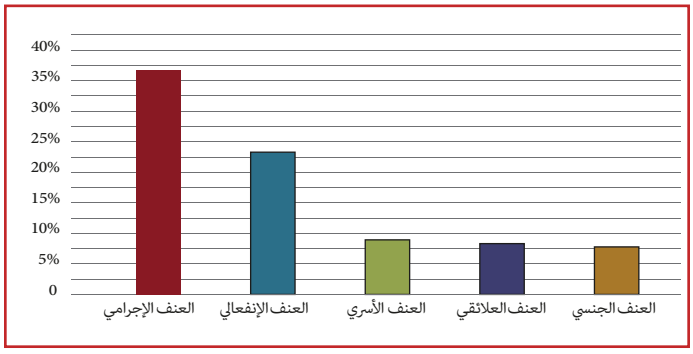

وهـي أفعـال عنيفـة توحـي طبيعتهـا بأنهـا أفعـال فرديـة في أغلبهـا وهـو مـا تؤكـده المعطيـات الإحصائيـة حيـث بلغـت نسـب العنف الفـردي المرصودة 49,63% مقابـل 50,37% للعنـف الجماعـي. ومـن هنـا فإنـه يمكـن القـول أنّ رغـم الطابـع الاجتماعـي والجماعـي الـذي ميّـز العنـف المجتمعـي إلاّ أنّ المعطـى الفـردي والشـخصي لا يزال رئيسـيا وفعّالا في نمو العنف وانتشاره.

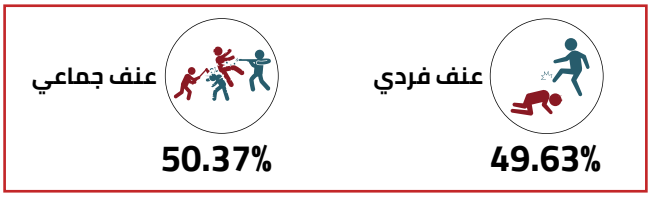

ويتصدّر إقليم الوسـط الشرقي صدارة سـلّم أحداث العنف المرصودة بنسـبة 30,57% وكانـت ولايـة تونـس هـي الأكـثر عنفـا بنسـبة 13,42% وحلـت ولايـة القـيروان ثانية بنسـبة 11,95% ثم ولاية سوسـة بمجموع 11,20%.

بنزرت	4,27%	المنستير	6,19%
تونس	13,42%	المهدية	4,61%
أريانة	1,58%	صفاقس	8,57%
منوبة	2,81%	القيروان	11,95%
بن عروس	3,54%	القصرين	6,00%
زغوان	0,65%	س.بوزيد	2,56%
نابل	8,53%	قابس	0,76%
جندوبة	1,74%	مدنين	1,68%
باجة	1,15%	تطاوين	0,38%
الكاف	1,86%	قفصة	3,26%
سليانة	1,96%	توزر	0,65%
سوسة	11,20%	قبلي	0,67%

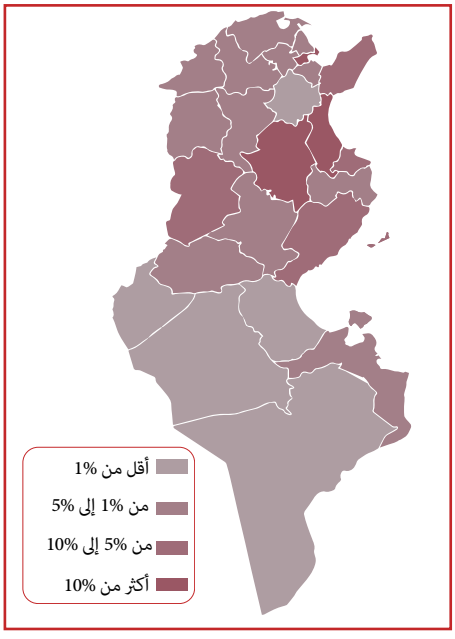

1. العنف والفضاء العمومي

في الفضاء العام (العمومي)*، ورد العنف في أشكال وأنواع مختلفة. حيث يتطوّر بين الجماعات الاجتماعية بصفة تدريجيّة من الفرد ليشمل المجموعة: ففي حين يساهم الحشد من جهته في الاندفاع، يتكفّل الانفعال في بلوغ أقصى درجات العنف. وقد تتحد ظاهرة "العنف الاحتجاجي" مع ما اصطلح عليه "العنف الانفعالي" كردة فعل عن عنف مؤسسات الدولة في شكل شعارات وأهازيج حاملة لمضامين سياسيّة أو اجتماعيّة أو دينيّة.

وقد تضمّن عنف الفضاء العام ممارسات فعلية ومادّيّة أقل ما توصف به "قلة الرفق" أو "البربريّة، Barbare " على حد تعبير Marc Perelman أي تلك التصرفات التي تلحق الضرر بالملك العام والمنشئات داخل الفضاء الرياضي)، وممارسات المجموعات الاجتماعية فيما بينهم فيما يمكن اعتباره تعبير عن حالة من الرفض للأوضاع السائدة من جهة وحب السيطرة وإقصاء الآخر من جهة أخرى. ولعلّ أهم ما يميّز عنف الفضاء العام أنه ليس حكرا على الجماهير والسباب الطائش فقط، بل إنه يشمل كلّ الفاعلين في المجال الاجتماعي: فهو يتشكّل انطلاقا من آراء الفاعلين وتصورهم لأدوارهم، وهو غير منفصل عن السياق الاجتماعي العام السائد داخل المجتمع.

العنف الرمزي

يرى Bourdieu أنّ العنف الرمزي يتجسّد بين الفاعلين الاجتماعيين من خلال سلطة رمزيّة داخل الفضاء الاجتماعي وخارجه. فهي "أيّ نفوذ يفلح في فرض دلالات معيّنة بوصفها دلالات شرعيّة، حاجبا علاقات القوة التي تؤصّل قوته".

ويعرّف الاجتماعي الفرنسي Bourdieu الهيمنة الرمزيّة بـ "السلطة الرمزيّة وهي سلطة خفيّة لا مرئيّة والتي لا يمكن أن تُمارس إلاّ بتواطؤ أولئك الذين يريدون الاعتراف بكونهم يخضعون لها". هذه الممارسات الرمزيّة المنتشرة في المجتمعات على اختلاف خصائصها ودرجة تطورها يتفرّع عنها، حسب ما أثبتته التجربة الاجتماعيّة، صراع رمزي يفترض تصوّرا معيّنا عن العالم الاجتماعي الذي يشترط أن يكون أكثر تواؤما مع رغبات وحاجات ومصالح "الأفراد المهيمنين".

* ينتمي الفضاء العمومي (أو العام) إلى المجال العام الراجع للجماعة العمومية، وتشمل الفضاءات العامة كلّ المجالات المتقاسمة بين جميع أفراد المجتمع دون استثناء أو إقصاء. فهو مجال للتجمّع والمرور وهو مجال رحب يعني حرية الحركة والتنقل وحرية التعبير والرأي والتظاهر. فالفضاء العام هو مجال رحب يترجم الظهور المتبادل للأفراد في إطار الحياة الاجتماعية المتقاسمة، ويعبّر أساسا عن الفعل الاجتماعي من منظور التحرّك والالتقاء والاجتماع والعمل والتعبير

هـذا الاحتـكار والهيمنـة يتجسـدان خاصّـة مـن خـلال الاسـتفادة مـن تطـوّر عـدد المنخرطـين والموالـين داخـل المجموعـات الاجتماعيـة وأقدميّـة التأسـيس والانخـراط في "الحـراك الثـوري" والتحالفـات المبرمـة بـين المجموعـات بهـدف فـرض نمـط مـن الهيمنـة. ومـن هنـا تبـث هـذه المجموعـات والأفـراد نظـام تصوراتهـا وخطابهـا ولغتهـا الخاصـة سـعيا لتبريـر وشرعنـة هيمنتهـا في المجـال الاجتماعـي، فتـزداد قـوة علاقـات التفاعـل الاجتماعـي والهيمنـة والغلبـة وهـو مـا لـه تأثـير واضـح وأكيـد عـلى الممارسـات العينيـة الظاهـرة بـين هـؤلاء الفاعلـين الاجتماعيـين التـي تصبـح متواتـرة ومتكـررة. هـذا مـا قادنـا إليـه الاسـتطلاع الميـداني خاصـة وأنّ مثـل تلكـم الممارسـات تزيـد مـن شـدّة الاضطرابـات والتوتـرات وتؤسـس لغلبـة مجموعـة عـلى حسـاب أخـرى، وهـو مـا أكّـده Bourdieu حـين صرّح أنّ "كلّ سـلطة مـن العنـف الرمـزي هـي كلّ سـلطة تتوصّـل إلى فـرض معنـى عـلى أسـاس أنهـا شرعيّـة مـع إخفـاء علاقـة النفـوذ التـي تهيـكل في أسـاس قوتهـا وإنّمـا هـي تضيـف قوتهـا الخاصـة أي بضبـط قوتها الرمزيّة والتي لهـا علاقة بالنفوذ".

فالعنـف الرمـزي، إذن، لا يشـترط وسـائل ماديّـة للإخضـاع بقـدر القـدرة الفائقـة عـلى ترسـيخ وضعيـات الهيمنـة والقـوة والتمكّـن والجـبروت داخـل الفضـاء والمجـال الاجتماعـي المسـتهدف. ولعـلّ المجـال الريـاضي أكـبر مثـال اجتماعـي حـي عـلى مـا سـبق: فهـذا الفضـاء الشاسـع، الـذي يغلـب عليـه طابـع التحـرّر مـن كافـة أشـكال المراقبـة الاجتماعيّـة، تتكثّـف فيـه العلاقـات الاجتماعيّـة وتتشـابك، وتتعـدّد فيـه مظاهـر التفاعـل الاجتماعـي وتتداخـل، فتصبـح العلاقـات فيـه غـير متوازنـة وقـد تصـل حـدّ التضـارب أحيانـا وتكـون في ديناميكيّـة متواصلـة. وأمثلـة ذلـك عديـدة بعـدد مؤسسـات المجتمـع: فلـلأسرة عنفهـا الرمـزي وللمدرسـة عنفهـا الرمـزي... حتـى أنّ للدولـة عنفهـا الرمـزي والمتمثّـل في الخضـوع الطوعـي للقانون ومؤسسـات تنفيذه.

العنف اللفظي

وإذا كان العنـف الرمـزي عنفـا خفيّـا غـير معلـن، فـإنّ العنـف اللفظـي عنـف ظاهـر بالممارسـة، وهـو مـا تبينـاه مـن خـلال الملاحظـة المبـاشرة "فـكلّ جملـة تُنطـق هـي فعـلٌ كلامـيٌّ يُفـسَّر لا بمعنـاه بـل بتأثـيره". ولعـل اللاّفـت للانتبـاه هنـا، انتشـار اسـتخدام الـكلام المصنـف بذيئـا أي الـكلام الخـارج عـمّا اتفـق عـلى قبولـه اجتماعيـا وثقافيـا. فالعنـف اللغـوي قـد يسـتعمل طـرق الجذمـور أو عنـف

الإهانة، وأيضا العنف الجماعي للظرف اللغوي العام وعنف اللاّ شعور. وهو أيضا سلوك منطوق أو مكتوب يتخذ طابعا هجوميا أو دفاعيا يمارسه فرد أو جماعة أو هيئة وذلك عند حصول ضرر مادي أو معنوي أو عند صراع حصول مواجهة أو صراع أو اعتداء. وفي واقع الأمر فإنّ العنف اللفظي أو الإساءة اللفظيّة هي الأكثر تداولا بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين حيث يعتبر "شكلا من أشكال الممارسة رغم ارتباطه بالقهر النفسي إلاّ أنه يبرز من خلال غياب تعبير جسدي كوسيلة أولى للتعبير.

وقد وفرّ الفضاء العمومي الأرضيّة الملائمة لانتشار العنف اللفظي باعتباره المتنفس الأوّل الذي يمكن من الكشف عن المخزون النفسي والاجتماعي للأفراد: فهو فضاء الحشد حيث تلتقي جماعات وأفراد تحكمها علاقات اجتماعيّة ذات طابع انفعالي تنبني على أساس علاقات شخصيّة أو ذاتيّة بما يضمن لمختلف الفاعلين الاجتماعيين فرص التواصل والصراع والعنف في آن واحد. فأصبح الفضاء العمومي من هذا المنطلق ملجأ ومتنفسا خاصة مع غياب كافة أشكال المراقبة، وبذلك ينساق الأفراد مع المجموعة تحت وطأة عديد التعبيرات والمؤثرات فيرتبط، بالتالي، تشكّل العنف بالسياق العام للمجتمع والمجال الفضائي. حيث تنصاع هذه المجموعات الاجتماعية وتتأثر في تفاعلاتها وتمثلاتها وسلوكاتها لثنائيّة المسايرة والمغايرة "فعمليات المسايرة والمغايرة احد أشكال التفاعل الاجتماعي كما أنّه مفهوم وثيق الصلة بالتسهيل الاجتماعي. فالمسايرة تعني أن يتحكّم الفرد ويعتقد وينصرف وفق أحكام وعقائد وقيم الجماعة. والمغايرة تعني عكس مفهوم المسايرة فهي تعني التنوع السلوكي في أحكام الفرد واعتقاده وتصرّفه في مقابل ضغوط الفريق". ويرتبط مفهوم المسايرة والمغايرة بالضغوط التي تطرأ على جماعة اجتماعيّة ما بغض النظر إن كانت جماعة محدودة العدد أو واسعة الانتشار. وهو مفهوم من شأنه أن يُوضّح طبيعة العلاقات التي تحكم الفاعلين الاجتماعيين وسماتهم الشخصيّة من جهة وبين الضغوط التي يرزحون تحت وطأتها من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق فإنّ الجماعات الاجتماعيّة المتماسكة، تعمل على تقديم السلوك الاجتماعي الفردي المناسب والمطلوب من خلال ضغوط المسايرة كما تُكسبه "مَلَكَة" اتخاذ القرار بالمسايرة أو بالمغايرة أو بالاستقلال.

وتكاد تنحصر دوافع ومبررات الفاعلين الاجتماعيين حول موضوع العنف اللفظي وأسباب في ضغوط المعيش اليومي الاجتماعي منها والنفسي والسياسي، مع الإصرار على عدم اعتباره ضربا من ضروب الانحراف القيمي أو الاجتماعي. وقد يكون من المفيد هنا أن نستنجد بمفهوم التشكّل اللغوي اقتباسا من المفهوم الماركسي التشكّل الاجتماعي الذي سعى من خلاله Marx الوصول إلى تبرير أو تفسير للمزيج المحدّد لطرق الإنتاج بعضها مسيطر وبعضها الآخر سوف يحاول مجرّد البقاء على قيد الحياة ضمن الدولة أو الأمّة في لحظة معينة من التاريخ.

إذن، فقد أثرّت أشكال العنف المختلفة في العلاقات التفاعليّة بين مختلف الفاعلين داخل الفضاء العمومي، وهو ما تؤيّده الملاحظة الميدانيّة: فالفضاء الاجتماعي المفتوح كفضاء الملعب أو وسائل التواصل الاجتماعي الذي يرتفع فيهما عدد الجماهير، وتتكثف فيهما العلاقات الاجتماعيّة وتسيطر عليهما الفئات المتعصّبة، خاصة مع الغياب شبه التام لمختلف أشكال المراقبة والتأطير (أسريّة، أمنيّة...). فيصبح الفضاء أكثر ملائمة للتعبير عن الذاتيّة بحريّة والبحث عن الهويّة المتمرّدة بانتهاج أساليب وممارسات ترمز إلى حضور الذات من خلال السلوكيات التي تعاني القمع والرفض خارج الفضاء الرياضي. وهو ما نستجليه من خلال بعض السلوكيات الجماعية كالاعتداء بالعنف اللفظي على أعوان الأمن أو أفراد منتمين إلى فئات اجتماعية أخرى أو ضد أفراد أو ضدّ فكر أو إيديولوجيا منافسة.

ولعلّ تواتر مظاهر العنف اللفظي في الفضاء العمومي اكتسب دلالة سوسيولوجيّة من خلال ديناميكيّته داخل المجتمع التونسي في مختلف فضاءاتها حيث أصبحت التحركات الاحتجاجية معبّرة عمّا يعتمل المجتمع ومساهمة بصفة كبيرة في خلق نوع من التوتر الذي يهدّد القيم والمعايير الاجتماعيّة المتعارف عليها والمألوفة أو التعبير عنه فسيطر السجلّ الجنسي وملفوظ الشتيمة على لغة التخاطب لفئة واسعة من روّاد الفضاء العام لا سيّما الاحتاجي منه.

هذا العنف اللفظي هو في واقع الأمر لغة متحرّرة من القيود على اختلاف مصادرها ومشروعيتها. لغة "صريحة ومباشرة" توجّه بصفة مباشرة للأفراد والجماعات داخل الفضاء العام والذي لم يقتصر فقط على الفضاء العمومي

ومجاله الزمني، بل إننا نلاحظ أنّ فئة الشباب على وجه الخصوص أصبحت تمارس هذا العنف داخل المعاهد وفي المقاهي وفي الشوارع فيما يعتبرونه طريقة للتعبير والتنفيس الاجتماعي. وبذلك أصبح تشكّل العنف متعلقا بالتمثل الاجتماعي لهؤلاء الأفراد لجماهير الفرق المنافسة وهو ما نستجليه من خلال عبارات "جبورة" و"نزوح" و"فرورخ" و"هدّارة" وغيرها... إلى جانب تمثلات ذات بعد سوقي ولا أخلاقي خاصة إذا ما تعلّق الأمر بإهانة وتقزيم بعض الفئات الاجتماعية والمناطق الداخلية. ولا يشترط تبادل العنف اللفظي نبرة عالية ولا عبوس الوجه ولا إشهار الأسلحة "فالعنف الكامن في الإهانة ليس راجعا إلى النبرة العالية للصوت الذي يحملها، بل إنّها مقحمة في ممارسة راسخة في سلسلة من الألفاظ والحركات التعبيريّة وسلسلة من التأثيرات والتوقعات شبه التقليديّة".

العنف المادي

أكّدت عمليات الرصد وجود عنف مادي سواء بين الجماعات الاجتماعية من جهة ومؤسسات الدولة والمسلط على البنية التحتية من جهة أخرى أو بين مختلف الفاعلين الاجتماعين فيما بينهم. ومن مظاهر العنف المادي المتفشية أيضا العنف الموجه للممتلكات الخاصة (سيارات، واجهات محلات...) والعموميّة (مدرجات الملعب، دورات المياه في الملعب، وسائل النقل العمومي من قطارات وحافلات...). فالعنف المادي، إذن، يترتّب وبعاضد العنف اللفظي خاصة وأنّ المشاحنات والتلاسن الذي يدور بين الأفراد والمجموعات داخل الفضاء العام عادة ما يمرّ من طور النقاش العادي إلى النقاش الحاد وصولا إلى التشنج والاستفزاز وينتهي إلى تبادل العنف المادي والجسدي بين هؤلاء الأفراد. ولعلّ الدافع الأساسي لتمثّل الجماعات الاجتماعية، خاصة فئة الشباب، للعنف الجسدي، أنهم يعتبرونه من أنجع وسائل الإخضاع والتخويف والسيطرة والهيمنة. فلا نستغرب في هذه الحالة وجود ردة فعل من الطرف المقابل تجاه هذا الاعتداء حتى وإن كان مجرّد "تهديد بالعنف".

أمّا عن دوافع اللجوء إلى العنف المادي في الفضاء العمومي فتختلف وتتعدّد من فرد لآخر ليشمل الجماعة كلّها تقريبا. ولعلّ من أبرز أسباب تفشي العنف المادي المشاكل الاجتماعيّة والسياسيّة وفي بعض الأحيان النفسيّة لبعض الأفراد والتي تعود إلى التنشئة الاجتماعيّة. فالقوة الماديّة لا يمكن القضاء عليها إلاّ بالقوة الماديّة أو ممارسة العنف.

ومن هنا يأتي دور التنشئة الاجتماعيّة في تحديد العلاقات والسلوكيات بين مختلف الفاعلين داخل المجموعة الاجتماعية نفسها أو بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. فالفرد يحدّد ميولاته وأهوائه من خلال احتكاكه بواقعه المعيش والجماعة التي يعايشها فكأنما العنف هنا نتاج التعلّم الاجتماعي. فهذه الفئات الاجتماعية تعاني القمع والتهميش والعنف الذي تسلطه عليهم أكثر من مؤسسة اجتماعيّة بدءا بالعائلة والمدرسة وصولا إلى مؤسسات الدولة المختلفة. وبما أنّ الفاعل "مطالب بخلق تلاؤم بين تمثله لذاته ودوره الاجتماعي" حسب تعبير Goffman ، فقد أصبح الفضاء العمومي المتنفّس الوحيد لإخراج ما اختزنوه من علّات نفسيّة خصوصا مع غياب كافة أشكال المراقبة داخل هذا الفضاء الذي أصبح الفضاء الوحيد للتعبير عن النفس بأساليب مختلفة تتسم بالفوضى والعدوانيّة متجسّدة في العنف بمختلف أشكاله.

أ. العنف الاحتجاجي

تنبثق عن الحركات الاحتجاجية، جماعات ضاغطة Groupe de pression سياسية ودينية ومهنية وغيرها. ويمكن التفريق هنا بين نمطين من الجماعات: نمط أوّل يسعى لتغيير الأحكام (جمعية حماية واحات جمنة)، ونمط ثان يسعى لتغيير القيم (الجمعية التونسية لمساندة الأقليات، جمعية شمس...).

ولا تتردد الجماعات الضاغطة من أجل الوصول إلى أهدافها في استعمال أنواع معينة من العنف من قبيل غلق الطرقات وقطع السير فيها وتعطيل سير القطارات (وهي الممارسات الأكثر انتشارا وبلغت 20% نسبتها في نوفمبر 2019) وعرقلة سير المؤسسات العمومية (الاعتصام فيها أو في مداخلها) ورفض التعاون مع السلطة وإجهاض بعض المشاريع عمدا تحت مسميات الشفافية ومطالب الشغل والحماية البيئية (شركة النقل بالأنابيب بالصحراء في صفاقس، المركب الكيميائي بقابس...)، والعمل على خلق وافتعال الأزمات الخانقة (هووية، مالية...) ورفض دفع الضرائب (1.5 مليار دينار هي قيمة التهرب الضريبي كلّ سنة، أي 25% من الميزانية المخصصة للتنمية سنة 2019) وغيرها من الممارسات...

وقد انتشرت هذه الممارسات الاحتجاجية ذات الطابع العنيف وعرفت رواجا منقطع النظير مقارنة بباقي أشكال الفعل الاحتجاجي، حيث اعتبرت الممارسة الأنجع لتحقيق الهدف وطريقة التعبير الأمثل التي يفهمها أهل الحكم.

وتتكاثر هذه الجماعات الضاغطة وتزداد عنفا بازدهار الحركة الجمعوية والمنظمات الفئوية المختلفة. وهو ما بدأنا نلاحظه بشدة منذ جانفي 2011: حيث ترتفع وتيرة العنف الاحتجاجي مع ارتفاع الضغط الاجتماعي الناتج عن تراجع القدرة الشرائيّة وارتفاع الأسعار والتجاذب السياسي الذي يعتبره الرأي العام "تهريجا" يعطّل التنمية الاقتصادية والجهوية والمحلية و"مماطلة" في معالجة القضايا الاجتماعية الحارقة مثل البطالة وانتشار الجريمة والفقر.

ب. العنف الإجرامي

لم يسبق للمجتمع التونسي أن عاش على وقع مخاوف وهواجس العنف الإجرامي بمختلف أشكاله (النهب والسطو العنيف أي "البراكاج"، السرقات، الاغتصاب، القتل...) كتلك التي يعيشونها منذ بضعة أشهر على مدار الساعة وفي مختلف المناطق...

ورغم أن المجتمع التونسي يعرف هذه المظاهر منذ سنوات، إلا أن تفاقمها في السنوات الأخيرة جعل التونسيين يخشون خطرها أكثر من العادة. حيث تؤكد مختلف المؤشرات في تونس اليوم على تنامي الجريمة التي بلغت93% من مجموع القضايا المسجلة سنة 2018 منها 36.4% تعلقت بجرائم العنف الشديد والخفيف.

وتؤكّد المعطيات والمؤشرات التي تبثها الجهات المختصة أن نسبة الاعتداء على الجسم البشري تطورت 21% منذ 2011، وارتفع منسوب العنف الإجرامي الموجه ضد الطفل والأسرة بنسبة 39% في حين بلغت حالات القتل العمد سنة 2019، 226 حالة أي بنسبة تطوّر بلغت 39,9% منذ 2011.

فأصبح المواطن التونسي يغادر منزله في الصباح وقد وضع في حساباته كل فرضيات انتشال هاتفه الجوال أو حقيبته اليدوية أو حاسوبه أو ما بحوزته من أموال... وأصبح التاجر والموظف والعامل مهووسا بفرضية التعرض لمداهمة في مقر عمله قصد سلبه. أما النسوة والفتيات فقد أصبح شغلهن الشاغل على مدار اليوم، وحيثما تواجدن في الشارع وفي المقهى وفي وسائل النقل هو تأمين الحقيبة اليدوية والمصوغ من نشل مُحتمل إلى جانب تامين أنفسهن ضد فرضية تحويل وجهة قد تكون نهايتها اغتصابا مؤلما حيث تشير تقارير حقوقية إلى ارتفاع منسوب الاغتصاب ليبلغ حوالي

ليبلغ حوالي 1050 حالة سنويا وهو مؤشر يفسّر ارتفاع عمليات الاغتصاب منذ جانفي 2011 والتي بلغت نسبة 200% . فيما أصبحت سلامة التلاميذ أمام أو داخل المؤسسات التربوية شغلا شاغلا لأوليائهم.

ومن البديهي أنّ على رأس الأسباب المباشرة لتنامي ظاهرة الإجرام هي حالة الفقر والتهميش التي تعيشها بعض الفئات. وفي تونس ما بعد الثورة، ارتفعت ظاهرة البطالة وزاد تهميش وفقر عديد الجهات والأحياء الشعبية، وارتفعت تكاليف المعيشة بشكل ملحوظ وغابت تماما أسباب الترفيه والتثقيف في أكثر من منطقة. كل هذه العوامل تؤدي، دون أدنى شك، إلى إحداث فراغ رهيب في عقول وأذهان عديد الشبان الذين يعتبرون الفاعل الرئيسي في العنف الإجرامي حيث تمثّل الفئة العمرية دون 18 سنة 73% من مجموع المتهمين.

وقد كشفت عديد الجرائم عن انتشار ملحوظ لدى عديد المنحرفين لعبوات الغاز المشل للحركة وللأسلحة البيضاء (سيوف، سكاكين، شفرات حادة، هراوات، عصي...)، وللصاعقات الكهربائية اليدوية. كما كشفت عن ارتفاع ملحوظ في عدد الدراجات النارية والسيارات والشاحنات "المشبوهة" التي تجوب البلاد بلا لوحات منجمية وبلا وثائق رسمية وتسير بسرعة جنونية ويقودها منحرفون وذوو سوابق وسجناء مفرج عنهم، والتي يقع استعمالها في تنفيذ عديد الجرائم.

ج. الارهاب

يبدو مبحث الحركات الإرهابية في تونس مبحثا متسعا ومتنوعا على نحو يجعل المتابعين لهذه الظاهرة يؤكدون على تمثلات ووسائل إرهابية متعدّدة لمختلف العمليات الإرهابية. فالتفجيرات وعمليات القتل الجماعي والتكفير الفردي والجماعي لم تعد صورا مستوردة يتابعها المجتمع التونسي عبر وسائل الاتصال الحديثة، بل إنّ هناك آراء تقول أنّ الجيل الجديد من الإرهابيين في تونس وغيرها هم صناعة تونسية بامتياز. فمنذ 2011 ارتفع عدد التونسيين المنتمين للتنظيمات الإرهابية بشكل ملحوظ رغم تضارب الأرقام المتوفرة: ففي حين تؤكد تونس أن عدد الإرهابيين المنتمين للتنظيمات الإرهابية في مختلف بؤر التوتر لم يتجاوز 2929 إرهابي وأن غالبية الحاملين لفكرة الجهاد قد تم منعهم من الالتحاق بالمجموعات الإرهابية

حـوالي 15000 سـنة 2015). أكّـدت تقاريـر الأمـم المتحـدة أنّ العـدد الجمـلي) للإرهابيـين التونسـيين بلـغ 5500 فـرد منهم 4000 في سـوريا وحـوالي 1500 في ليبيا و 200 في العـراق و60 في مـالي و50 في اليمـن. أمّـا مركـز[13] Firil Center For Studies ، فقد نشر في دراسة أواخر عام 2019 أنّ عدد الإرهابيين التونسيين بلغ 12800 إرهابي قُتـل منهم حوالي 5000 وبقـي 1320 في عداد المفقودين.

إلاّ أن الخطـورة الأكـبر في اعتقادنـا تبقـى "الإرهـاب المـدني" أي العمليـات الإرهابيـة الفرديـة التـي تكـون المـدن الآمنـة مسرحـا لهـا أو كـما اصطلـح عليـه عمليـات الذئـاب المنفـردة كـما هـو الحـال في عمليـة بـاردو وسوسـة وشـارع الحبيـب بورقيبـة في العاصمـة وعمليـة حافلـة الأمـن الرئـاسي. وهـو اعتقـاد تؤكـده الإحصائيـات: ففـي حـين بلـغ معـدّل حـالات المـوت في العمليـات الإرهابيـة المنفـردة 0.6 حالـة مـوت لـكل عمليـة في العـالم كان المعـدل في تونـس 15.4 حالـة مـوت لـكلّ عمليـة مقابـل 3.5 حالـة موت لـكل عملية إرهابيـة جماعيّـة في الفترة بين 2013 و2017.

	عمليات الذئاب المنفردة 2013-2017		الإرهاب الجماعي
معدل حالات الموت	في العالم	في تونس	الإرهاب الجماعي
	0.6	15.4	3.51

ولعـلّ اللافـت في العمليـات الإرهابيـة التـي تحصـل في تونـس أنّهـا عمليـات فرديـة بالأسـاس يعمـل فيهـا الإرهـابي أو الذئـب المنفـرد وحيـدًا لكـن ضمـن ديناميكيـة تنظيميـة بهـدف الالتفـاف عـلى جهـود مكافحـة الإرهـاب التـي تسـتهدف الجهـود الجماعيـة. ويجـادل البعـض بـأن معظـم مرتكبـي الهجـمات الخطـيرة في تونـس خـلال السـنوات الأخـيرة يربطهـم رابـط أو أكـثر بمركـز وقيـادة تنظيـم الدولـة في سـوريا، وربمـا تلقـوا منـه دعـما أيديولوجيًـا ولوجسـتيا، وبالتـالي فـإن وصـف هـؤلاء بأنهـم "منفـردون" غـير دقيـق. حيـث تشـير تقاريـر وأبحـاث في هـذا الصـدد أنـه وفي عـام 2012 تم إنشـاء كتيبة في السـاحل السـوري هـي كتيبة الحفـاة أو البتـار، وهـي كتيبـة لم تشـارك في أيـة عمليـة قتاليـة في سـوريا، فقـط وقـع تدريبهـم وإرسـالهم إلى دولهـم الأصليـة لتنفيـذ العمليـات فيهـا منهـا عمليـات بـاردو (18 مـارس 2015 ياسـين العيـاري حـوالي 60 حالـة وفـاة) سوسـة (26 جـوان سـيف الديـن الرزقـي، حـوالي 40 حالـة) وعمليـة حافلـة الأمـن (الرئـاسي (نوفمبر 2015، 12 حالة وفاة).

[13] http://www.firil.net/

د. العنف الرياضي

لدراسة ظاهرة العنف في الفضاء الرياضي اعتمدنا على ملاحظة تفاعلات الجمهور في المدارج في مختلف المواقف (الربح، الخسارة، التتويج، المقابلات الدوليّة، المقابلات الوديّة، المقابلات ذات الرهان، المواجهات المباشرة مع الفرق المنافسة التقليديّة، مقابلات الدربي...). كما قمنا بتوظيف بعض تقارير وزارة شؤون الشباب والرياضة والمرصد الوطني للشباب وبعض التقارير والندوات الصحفيّة لممثلي الهياكل الرياضيّة والفرق المتنافسة في الرابطة المحترفة الأولى لكرة القدم. ومن هنا استنتجنا أن ظاهرة العنف في الفضاء الرياضي هي جامعة وشاملة لكل الملاعب والاختصاصات والأصناف والفرق الرياضيّة. وهنا "تؤكّد منظمة الأمم المتحدة للعلوم والثقافة، أنه على الرغم من انتشار ظاهرة الشغب بين مشجعي كرة القدم، فإنّ الأغلبية من الجماهير تبقى مسالمة وبعيدة عن العنف"[14] ورغم خطورتها وتطوّرها من موسم لآخر خاصة بعد ثورة 17 ديسمبر14- جانفي، إلاّ أنّ ظاهرة عنف الملاعب في تونس تبقى أقل حدّة ممّا تشهده الملاعب العالمية (ملاعب أمريكا الجنوبيّة وأوروبا الشرقيّة والمملكة المتحدة) والعربيّة (مصر والجزائر خاصة).

وتبيّن الإحصائيات الرسمية لوزارة شؤون الشباب والرياضة أنّ الفاعل الرئيسي في العنف الرياضي هو الرياضيون واللاعبون ثم المسيرون في المرتبة الثانية ويأتي الجمهور في المرتبة الأخيرة بصفته الفاعل الرياضي الأقل عنفا في الملاعب التونسية.

وحسب تقارير وزارتي شؤون الشباب والرياضة والداخليّة، شهدت سنة 2011 ذروة حالات الشغب والعنف في الملاعب الرياضيّة التونسيّة بحصيلة تجاوزت 200 حالة سُجّل أغلبها في سوسة (24 حالة) و20 حالة في إقليم تونس الكبرى. كما تم تسجيل حوالي 200 حالة اعتداء على أعوان الأمن في نفس الفترة و61 حالة اعتداء على الحكّام الرياضيين. كما تمّ إيقاف 29 مباراة كرة قدم. وهو ما نتج عنه القرار الشهير بإجراء المقابلات الرياضيّة دون حضور الجمهور. إلاّ أن هذا القرار لم يحد من انتشار العنف الرياضي، بل أصبحنا نلاحظ ارتفاع وتيرة العنف المتبادل بين اللاعبين والمسيرين الرياضيين.

[14] http://www.acrseg.org/39855

جدول: الأحداث المُخلّة بالسلوك الحضاري المرتكبة داخل الفضاءات الرياضيّة[15]

العنف المرتكب	04/03	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08	10/09	11/10	12/11	14/13
تبادل العنف بين اللاعبين	223 *38.3*	401 *51*	346 *42.7*	337 *42.6*	327 *41*	312 *39.3*	316 *39.2*	28 *18.8*	27 *10.1*	370 *41.7*
الاعتداء بالعنف اللفظي على الحكم من طرف اللاعبين	141 *24.2*	200 *25.5*	202 *24.9*	209 *26.5*	221 *27.7*	211 *26.6*	208 *28.7*	9 *6*	27 *10.1*	253 *28.5*
رمي الملعب بالقوارير وأشياء أخرى	75 *13*	83 *10.6*	102 *12.6*	89 *11.2*	87 *10.9*	93 *11.7*	114 *14.1*	55 *36.9*	63 *23.5*	44 *5*
الاعتداء بالعنفاللفظي على الحكم من قبل المسيرين	76 *13*	35 *4.5*	47 *5.8*	59 *7.5*	61 *7.6*	75 *9.4*	73 *9*	21 *14.1*	87 *32.5*	122 *13.7*
الاعتداء بالعنفالجسدي على الحكم من طرف اللاعبين	34 *5.8*	50 *6.3*	87 *10.7*	67 *8.5*	67 *8.4*	71 *8.9*	65 *8*	12 *8*	22 *8.2*	72 *8.1*
الاعتداء بالعنفالجسدي على الحكم من قبل المسيرين	14 *2.4*	10 *1.3*	15 *1.8*	16 *2*	17 *2.1*	14 *1.8*	16 *1.2*	6 *4*	13 *4.8*	4 *0.5*
اقتحام الميدان	12 *2.1*	4 *0.5*	7 *0.9*	10 *1.3*	11 *1.4*	8 *1*	9 *1.1*	14 *9.4*	29 *10.8*	12 *1.3*
تحريض المسيرين للاعبين قصد مغادرة الميدان	7 *1.2*	2 *0.25*	5 *0.6*	3 *0.4*	5 *0.6*	9 *1.1*	6 *0.7*	4 *2.7*	0 *0*	11 *1.2*
المجموع	**582** *%100*	**785** *%100*	**811** *%100*	**790** *%100*	**797** *%100*	**793** *%100*	**807** *%100*	**149** *%100*	**268** *%100*	**888** *%100*

ونلاحظ من خلال الجدول تنامي نسبة الأحداث العنيفة والمخلة بالروح الرياضيّة والميثاق الرياضي، وهو ما من شانه أن يحيلنا إلى أنّ البعد التنافسي ورهاناته الآنيّة صارا طاغيين في المشهد الرياضي اليوم فطمسا كلّ اعتبار أخلاقي أو مرجعيّة قيميّة. إلاّ أننا إذا ما قارنا نسب العنف المرتكب من قبل اللاعبين والمسيرين من جهة ونسبة عنف الجماهير الرياضيّة، نلاحظ نوعا من الظلم والتحامل على روّاد الملاعب حيث أنهم لم يحتكروا هذه "الظاهرة الموضة" حتى أنهم يأتون في المرتبة الثالثة بعد اللاعبين والمسيرين الرياضيين.

[15] التقارير السنوية لوزارة شؤون الشباب والرياضة خلال الفترة المتراوحة ما بين الموسم الرياضي 2004-2003 والموسم الرياضي 2014-2013

ومن خلال اطلاعنا على إحصائيات وزارة شؤون الشباب والرياضة حول عنف المسيرين في كلّ الاختصاصات الرياضيّة، نتبيّن أن رياضة كرة القدم تحتكر ثلثي نسبة أحداث العنف المرتكبة من قبل المسيرين الرياضيين.

جدول: الحوادث المسجلة من قبل المسيرين

نوعيّة الحوادث	كرة القدم	كرة اليد	كرة السلة	كرة الطائرة
الاعتداء بالعنف	20	-	01	-
الشتم	28	02	03	-
التفوه بعبارات منافية للأخلاق	40	12	13	04
الاعتداء بالعنف على اللاعبين	03	-	-	-
تحريض اللاعبين على مغادرة الميدان	08	-	01	-
المجموع	99	14	18	04

المصدر: وزارة شؤون الشباب والرياضة

أمّا بالنسبة للحوادث المسجلة من قبل الجمهور داخل الفضاء الرياضي فإنّ خطورتها تأتي في الصدارة نظير تأثيراتها الجانبيّة خارج الفضاء الرياضي وقابليتها للتطوّر السريع لتصل إلى درجة أعنف وأشمل. وقد استأثرت رياضة كرة القدم بنصيب الأسد من أحداث العنف التي يقوم بها الجمهور بنسبة وصلت إلى حدود 69%.

جدول: الحوادث المسجلة فيما يخصّ الجمهور

نوعيّة الحوادث	كرة القدم	كرة اليد	كرة السلة	كرة الطائرة
التفوه بالعبارات المنافية للأخلاق	14	03	03	02
رمي الملعب بالمقذوفات	34	08	21	03
اقتحام الميدان	11	03	-	-
الاعتداء على الحكم	01	-	-	-
المجموع	60	14	24	05

المصدر: وزارة شؤون الشباب والرياضة

ومن خلال الملاحظة الميدانية، توصلنا إلى استنتاج أوّلي مفاده أنّ العنف الرياضي اتخذ أشكالا جديدة حيث تجاوز حدود المنشئات الرياضيّة ليمتد إلى الشوارع والمقاهي والأحياء والمؤسسات التربويّة. خاصة مع انتشار مجموعات الجماهير ونجاحها في استقطاب الشباب التلمذي من خلال ابتكارها لأساليب خاصة في التشجيع تتأقلم فيها مع الظروف الآنية من قبيل منع حضور الجماهير في المباريات أو تحديد سن أدنى لروّاد الملاعب.

تتضمّن التقارير الأمنية الرسمية، مقارنة بالتقارير السنوية الرسمية لوزارة شؤون الشباب والرياضة، معطيات إحصائية أكثر دقّة حول أعمال العنف المرتكبة داخل الفضاء الرياضي من قبل الجماهير الرياضية وتصنيف لأشكال هذه الأعمال. وفيما يلي جدول تفصيلي لأحداث العنف المسجلة خلال سنتي 2017 و2018:

جدول: أحداث العنف والشغب بالمنشآت الرياضية خلال سنتي 2017 و 2018[16]

نوعية الأحداث	العدد سنة 2017	النسبة (%)	العدد سنة 2018	النسبة (%)
أعمال شغب أخرى ترديد شعارات منافية للأخلاق الإضرار بالمنشآت الرياضية	100	*14.7*	2	*3*
إلقاء المقذوفات من قبل الجماهير	94	*13.8*	15	*22.7*
إشعال أو حجز شماريخ وكريموجان	91	*13.4*	11	*16.7*
حجز مواد ممنوعة أسلحة بيضاء أو غاز مشلّ للحركة أو مواد حارقة)	90	*13.2*	0	*0*
اعتداء على أعوان الأمن	65	*9.6*	8	*12.2*
إيقاف أو إلغاء مقابلة من طرف الحكم	64	*9.4*	10	*15.2*
خلاف أو تبادل العنف بين لاعبين أو مسيرين أو جماهير	63	*9.3*	7	*10.6*
احتجاج أو اعتداء بالعنف على الحكم	61	*9*	6	*9.1*
اعتداء بالعنف على لاعبين أو إطار فني من طرف الجماهير	24	*3.5*	3	*4.5*
اجتياح الميدان	23	*3.4*	4	*6*
قيام لاعب أو إطار فني بحركة لا أخلاقية	5	*0.7*	0	*0*
المجمـــــوع	**680**	*%100*	**66**	*%100*

وفيما يلي رسم بياني توضيحي:

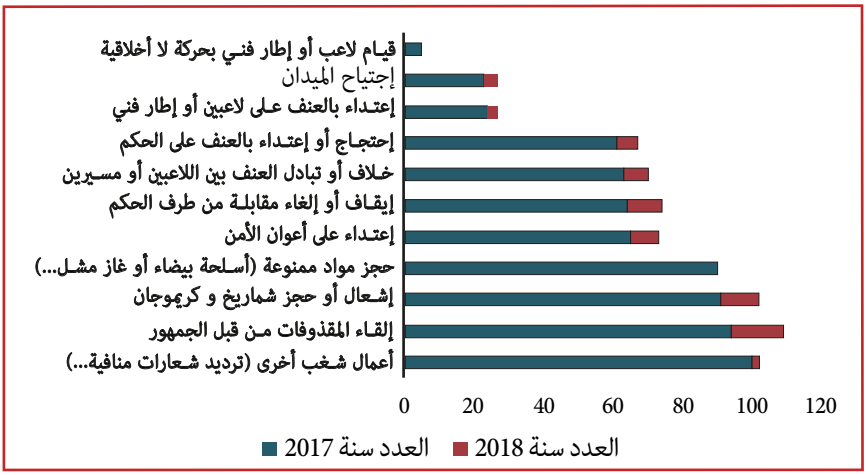

[16] التقارير الأمنية لوزارة الداخلية لأحداث الشغب والعنف المسجلة خلال سنتي 2017 و2018

تذكر أحدث التقارير الأمنية الرسمية الخاصة بمجريات الأحداث في المقابلات الرياضية الرسمية في كرة القدم التونسية إلى حدود شهر فيفري 2018 أن أحداث العنف الرياضي نجم عنها إصابات سواء في صفوف الجماهير أو رجال الأمن، مما يدلّ على خطورة هذه الأحداث ووجوب التوقي منها وأخذ التدابير اللازمة للحدّ من تفاقم هذه المظاهر السلوكية الخطيرة. وفيما يلي جدول احصائي لأنواع أحداث العنف المسجلة بالفضاءات الرياضية وما نجم عنها من إصابات إلى موفى 13 فيفري 2018:

جدول:إصابات وأحداث العنف المسجلة داخل الفضاء الرياضي إلى حدود 13 فيفري 2018[17]

نوعية الأحداث	عدد الأحداث	النسبة (%)	عدد الاصابات	النسبة (%)
رمي الحجارة والمقذوفات	74	*29.3*	2	*3.3*
الاعتداء بالعنف على أعوان الأمن والحماية المدنية	46	*18.2*	23	*37.7*
رمي وإشعال الشماريخ	42	*16.7*	4	*6.6*
تبادل العنف بين الجماهير الرياضية	25	*10*	4	*6.6*
الاعتداء بالعنف الجسدي على الحكام	23	*9.1*	15	*24.5*
الاعتداء بالعنف على اللاعبين أو المسؤولين	15	*6*	13	*21.3*
الإضرار بتجهيزات المنشآت الرياضية والوسائل	14	*5.5*	-	-
اقتحام الميدان من قبل الجماهير	13	*5.2*	-	-
المجمـــــوع	**252**	*%100*	**61**	*%100*

ملاحظة: تم إيقاف 21 مقابلة رياضية من قبل الحكام بسبب أحداث العنف في جميع الأصناف والاختصاصات الرياضية.

نلاحظ من خلال الجدول السابق مدى تنامي نسبة الأحداث العنيفة والمخلة بالروح الرياضيّة والميثاق الرياضي، وهو ما من شأنه أن يحيلنا إلى أنّ البعد التنافسي ورهاناته الآنيّة صارا طاغيين في المشهد الرياضي اليوم فطمسا كلّ اعتبار أخلاقي أو مرجعيّة قيميّة. إلاّ أننا إذا ما قارنا نسب العنف المرتكب من قبل اللاعبين والمسيرين من جهة ونسبة عنف الجماهير الرياضيّة، نلاحظ أن نسبة الطرف الأول طاغية إحصائيا مقارنة بالطرف الثاني. ولكن الاهتمام بعنف الجماهير أكثر هو مردّه خطورة هذا العنف وتسببه في وقوع اصابات بليغة والأخطر تحوله من الفضاء الخاص إلى الفضاء العام وتأثيراتها الجانبيّة خارج الفضاء الرياضي وقابليتها للتطوّر السريع لتصل إلى درجة أعنف وأشمل. وقد استأثرت رياضة كرة القدم بنصيب الأسد من

[17] المرجع السابق

أحداث العنف التي يقوم بها الجمهور بنسبة وصلت إلى حدود 58.3 بالمائة من مجموع الحوادث المسجلة المتعلقة بالجمهور.

وفيما يلي جدول توضيحي:

جدول: حوادث العنف المرتكبة من قبل الجمهور[18]

نوعيّة الحوادث	كرة القدم	كرة اليد	كرة السلة	كرة الطائرة
رمي الملعب بالمقذوفات	34	08	21	03
التفوه بالعبارات المنافية للأخلاق	14	03	03	02
اقتحام الميدان	11	03	-	-
الاعتداء على الحكم	01	-	-	-
المجمـــوع	**60**	**14**	**24**	**05**

لقد اتخذ العنف الرياضي أشكالا جديدة تتجاوز حدود المنشئات الرياضيّة لتمتد إلى الشوارع والمقاهي والأحياء والمؤسسات التربويّة، خاصة في ظلّ انتشار مجموعات الجماهير ونجاحها في استقطاب الشباب التلمذي من خلال ابتكارها لأساليب خاصة في التشجيع تتأقلم فيها مع الظروف الآنية مثل منع حضور الجماهير في المباريات أو تحديد سن أدنى لروّاد الملاعب.

ولكن ما وجب التأكيد عليه هنا، أنّ جمهور كرة القدم ليس الفاعل الرئيسي في تفاقم ظاهرة العنف في المجتمع التونسي، مثَله في ذلك مثَل أيّ مجموعة أخرى مشابهة: فسهولة التعرّف عليهم وتمييزهم من جهة وممارساتهم الواضحة والمكشوفة من جهة ثانية، قد يفسران ذلك الانطباع السيئ الذي رسخ في الأذهان حتى اقترن التشجيع الرياضي بالعنف.

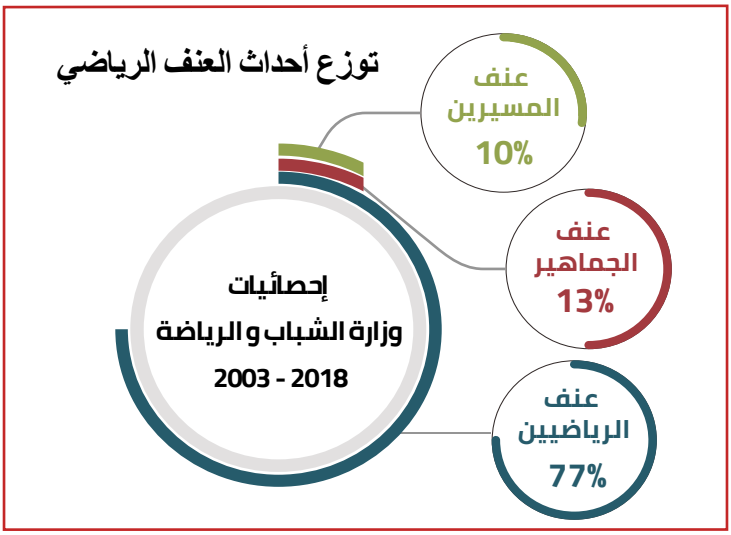

[18] التقرير السنوي لوزارة شؤون الشباب والرياضة لسنة 2016

2. العنف الرقمي

أ. العنف في وسائل الإعلام

لعلّ أكثر ما يمكن أن نصف به الخطاب الإعلامي في تونس أنه خطاب تعصب يدعو إلى العنف وتغذية وتأجيج الصراعات الاجتماعية. وهنا لابدّ أن نعترف بالضرورة أن عمليات رصد أداء الإعلام تجاه العديد من القضايا المحلية والإقليمية، الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية، لا تزال في شكلها ومضمونها متواضعة إلى حدّ كبير. كما نعترف بأن هذا النوع من "العمل الرقابي" قد قطع شوطا لا بأس به في وسائل الإعلام خاصة من خلال مجهودات الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا) لا سيّما خلال فترة الحملات الانتخابية للدورة الرئاسية والتشريعية 2019، إلاّ أنه لا يزال في حاجة إلى مزيد التطوير والتعميم ليشمل فترات أطول ومجالات أوسع (الدراما، برامج الأطفال، البرامج الرياضيّة...).

وعن خطاب العنف و"الكراهية" في الصحف اليومية التونسيّة كشفت تقارير[19] أنّ نسبة انتشار الخطاب العنيف في الصحف المكتوبة الناطقة باللغة العربية بلغت 90,3% في حين تقاسمت صحيفتا Le Temps وLa Presse نسبة 9,7% الباقية. وتصدرت صحيفتا "الشروق" و"Le Temps" قائمة الصحف الأقل تبنيا وترويجا للخطاب العنيف بنسبة مجتمعة بلغت 7,73%. وقد يكون الوضع القانوني (مؤسستان ذات إشراف عمومي) وقيود الخط الافتتاحي ودفتر الأعباء الصحفية من العوامل المفسرة.

وقد مثّلت الدعوات الضمنية أو الصريحة للعنف ما يزيد عن 13% من نسبة خطابات "العنف والكراهية". أمّا أهم المحاور التي تبلورت في شكل خطابات عنيفة هي: الحياة السياسية والأحزاب بنسبة 44.78%، يليها الدين بنسبة 13.43%. وقد وردت هذه "الأخبار العنيفة" في عدّة أشكال أهمها السب والشتم والقذف بنسبة 72%.

جدول (1): رصد نسب وطبيعة الخطاب العنيف لبعض الصحف التونسية اليومية

	دعوة للعنف	دعوة للقتل	قذف	تمييز	شتم	تشويه سمعة
المغرب	2.17	4.35	50	17.39	23.91	2.71
الصريح	15.63	0	25	3.13	53.13	3.13
الشروق	0	0	7.14	28.57	57.14	7.14
Le Temps	0	0	0	0	100	0
La Presse	12.5	12.5	0	0	62.5	12.5

[19] تقرير رصد خطابات الحقد والكراهية في وسائل الإعلام التونسية، مرصد الإعلام في شمال إفريقيا والشرق الأوسط والمجلس الوطني للحريات، المجموعة العربية لرصد الإعلام، سبتمبر 2013

أمّا خطاب الصحف الأسبوعية، فقد جاوزت نسبة خطابات العنف والكراهية 75%. وتتصدّر محاور الأحزاب والحياة السياسية، الرشوة، المؤسسات الدستورية والانتقالية (هيئة الحقيقة والكرامة، الهيئة العليا المستقلة للانتخابات...) الخطاب العنيف من خلال النسب المتتالية: 27,54%، 23,95%، 8,98%.

جدول (2): رصد نسب وطبيعة الخطاب العنيف لبعض الصحف التونسية الأسبوعية

%	دعوة للعنف	دعوة للقتل	قذف	تمييز	شتم	تشويه سمعة
المساء	17.39	4.35	17.39	4.35	56.52	0
الضمير	1.67	0	34.17	2.5	60	1.67
آخر خبر	25	8.33	8.33	0	50	8.33

أمّا في الصحافة المسموعة، توضح المتابعة المتأنية لعدد تكرارات خطاب العنف والكراهية أنّ المحطات الإذاعية الخاصة تحتلّ الصدارة حيث بلغت نسبة 98% بمجموع 52 تكرارا. وجاءت إذاعة في المقدمة Mosaïque Fm بأغلبية معتبرة 55% (29 تكرارا).

جدول (3): رصد نسب وعدد تكرارات الخطاب العنيف لبعض الإذاعات التونسية

	التكرارات	النسبة
Mosaïque Fm	29	55
Radio 6	07	13
Express Fm	07	13
الإذاعة الوطنية	01	0.2

وتؤكد عمليات الرصد أن 67% من خطابات العنف في الإذاعة المسموعة تكون عبارات شتم (47.17%) وقذف (20.75%).

أمّا الدعوات الصريحة للعنف والقتل فقد بلغت نسبتها 9% (بمعدّل 10 تكرارات)، وجاءت Express Fm في المرتبة الأولى في دعوات العنف بنسبة 14,29% وتصدرت إذاعة Mosaïque Fm دعوات القتل بنسبة 10,34%. وهي نسب جدّ عالية قد تعكس انزلاقا خطيرا للخطابين السياسي والإعلامي.

أمّا عن محاور خطابات العنف الإذاعية فقد توزعت كما يلي: 26.42% لمحور الأحزاب والحياة السياسية، 16.98% لمحور الدين و 9.43% للهيئات المستقلة (الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري...) والمؤسسات الانتقالية (هيئة الحقيقة والكرامة ...).

وقد كشفت عمليات الرصد أنّ نصف خطابات العنف والكراهية جاءت في شكل "ريبورتاج" أي أن صحفيي الإذاعات لم يقوموا إلاّ بنقل خطابات عنيفة صادرة عن فاعلين اجتماعيين وسياسيين وغيرهم. ومن جانب آخر، بلغ منسوب العنف في النقاشات الإخبارية 23.08% وهو ما يمكن أن يؤشر أن خطابات الكراهية تتقاسمها الأسرة الإعلامية والفاعلين السياسيين ومكونات المجتمع المدني. وهي سمة في التجاذب السياسي خاصة في فترة الحملات الانتخابية.

أمّا بالنسبة للقنوات التلفزية، فقد مثّل خطاب العنف "صناعة حصرية" للمحطات الخاصة، حيث احتكرت 42 تكرار مرصودا بنسبة 100%. وكشفت عمليات الرصد أنّ 9% من خطابات الكراهية والعنف وردت في شكل دعوات صريحة للعنف والقتل.

من جهة ثانية شملت خطابات العنف التلفزي عدّة محاور أهمها: الأحزاب والحياة السياسية 57,14% ومحور الدين 16,67%. وفي مقدمة التفسيرات الممكنة لهذه الأرقام نقترح أن: احتدام التجاذب والتململ الإيديولوجي والدوغمائي بين الفاعلين السياسيين من جهة وتبني رجال السياسة والإعلام للخطابات الانفعالية و"التسويقية" (ثقافةBuzz) بهدف رفع الشعبية ونسب المشاهدة، هما المحفزان الأساسيان لارتفاع منسوب العنف في البرامج التلفزية. إضافة إلى عنف الدوغمائية الدينية في الفضاء الإعلامي بكلّ ما تضمنه من كراهية ورفض للآخر وتكريس لخطاب التكفير والتسفيه والتخوين وما ينجرّ عنه من خطابات مضادة وعنف معاكس.

كما كشفت عمليات الرصد أنّ 39% من خطابات العنف جاءت في إطارMicro Trottoirأي في الفقرات أو المساحات المفتوحة لتعبير المواطنين عن مشاغلهم أو تفاعلهم مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أمّا نسبة الخطاب العنيف في النشرات الإخبارية والبرامج الحوارية السياسية فقد بلغت 29,27%.

وعلى عكس الصحافة المكتوبة والمسموعة، لم ينتج صحفيو القنوات التلفزية إلاّ بنسبة 2.38. وهي نسبة إيجابية عامة لكنها لا تنفي مسؤوليتهم الأخلاقية والمهنية وغير المباشرة في بث والتساهل مع مختلف صور ورسائل العنف في الشاشة الصغيرة.

أمّا المسلسلات والدراما فقد شهدت 2011 طفرتين على مستويين مختلفين وإن اجتمعا في سياق واحد:

-الأولى طفرة إنتاجية على مستوى الكم الدرامي الذي رافق الانفتاح القنواتي غير المسبوق الذي فاق العشر قنوات بين حكومية وخاصة.

- الثانية تمثلت في تلك القفزة العملاقة نحو المجهول في طرح قضايا العنف والجريمة والخيانة والدعارة والمخدرات والإرهاب والتشدد الديني.

نجوم الليل"، "ناعورة الهواء"، "مكتوب"، "الريسك"، "أولاد مفيدة"، "ليلة الشك" و"علي شورب" وغيرها، هي غيض من فيض مما شاهده التونسي من مسلسلات في السنوات الماضية، والتي كان محورها الأساسي العنف بكل تجلياته ومشتقاته اللفظية والجسدية، الأمر الذي أصابه في مقتل من حيث كم الكآبة والإحباط الذي بات يعيشه في يومياته ومسلسلاته.

حتى المسلسلات الكوميدية من قبيل "دنيا أخرى" و"قسمة وخيان" جاءت محتفية باللكم والضرب والدماء، موغلة في طرح قضايا الوصولية والانتهازية والخيانة في قالب هزلي مبتذل ومفتعل، كما قدّم المسلسل الدرامي "وردة وكتاب" الذي يكاد عنوانه يوحي أنه رومانسي سيعيد لأذهان التونسيين بعضا من ذكريات مسلسل "الخطاب على الباب"، أو "قمرة سيدي محروس" التاريخي السلس، أو "صيد الريم" النقدي الاجتماعي، وجميعها بالمناسبة أنجزت قبل أحداث 14 جانفي - 17 ديسمبر.

أما "الأكابر" فأتى قصة انتقام محبوكة التفاصيل، وما يعنيه الانتقام من تربّص ومخاتلة ثم انقضاض لا يخلو بدوره من عنف مادي ومعنوي يصل حدّ القتل بأعصاب باردة.

وفي هذا السياق، أكدت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، أنّ منسوب العنف مرتفع في الأعمال الدرامية التي تبث على القنوات التلفزية التونسية خلال شهر رمضان.وهو ما أكدته الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري (الهايكا)، من خلال إرسال لفت نظر لقناة الحوار التونسي والتاسعة، دعتهما فيه للالتزام بعدم عرض مسلسلي "أولاد مفيدة" و"علي شورب" قبل الساعة العاشرة مساء، مع إلزامهما أيضا بوضع شارة على كامل الشاشة وبخط واضح "هذا البرنامج يحتوي على مشاهد عنف من شأنها التأثير على الفئات الحساسة، وخاصة الأطفال دون سن 12 سنة".

فمن نافل القول التذكير بأن الصورة سجّلت حضورا فاعلا في زمن وسائل الاتصال الحديثة والرقمية، وتدخلت في جميع جوانب الحياة نظرا لارتباطها بثقافة الاستهلاك وبحركة الانفعالات والتخيّل وكلّ الجوانب المهمة والمؤثرة في حياة الإنسان. فالفرد خاصة إذا كان شاب أو طفلا "**يرى العالم كصورة ويفكّر فيه كصورة، ويتعامل مع المحيطين به كصورة... ومن ثمّة تكون الصورة وسيلة للتعلّم والتفاعل مع الآخرين عن طريق الإدراك أولا قبل أن يصل إلى النطق والكلام**".[20]

هنا يجب التساؤل حول الدور الذي تلعبه الصورة في نقل الواقع الاجتماعي والاقتصادي فهل هي تنقله كما هو أم أنها تبني مشهدا آخر مرادف مجانب للواقع الفعلي الموجود فعليا. ذلك أنه من العسير جدا اليوم التمييز بين الحقيقة والزيف بين ما هو مادي وواقعي وما هو افتراضي ووهمي... فنحن إزاء عالم من الصور المتخيَّلة والمختلفة والوهميّة ساهمت مختلف وسائط الإعلام والاتصال في انتشارها فيما عبّر عنه عبد الله بلقزيز سيطرة النظام السمعي البصري.[21] وهو النظام الذي تجسّده اليوم عشرات الإمبراطوريات الإعلاميّة التي تبث ملايين الصور يوميا... صورٌ يستقبلها ملايين البشر في كلّ أنحاء الكرة الأرضيّة.

إنّ انتظام عمليّة المشاهدة من شأنه أن يرسّخ في ذهن المتابع حقيقة مزدوجة للصور المبثوثة بين الوهمي والاجتماعي الواقعي، مفادها أنّ الافتراضي الوهمي قد أضاف أشياء كثيرة بالنسبة إلى الدلالات الاجتماعيّة والثقافيّة للصورة العنيفة مقارنة بما هو مستنسخ مباشرة من الواقع، وذلك حتى تكون أشدّ تأثيرا من خلال قدرتها على صناعة الحدث والترغيب في محاكاته واعتماده منهجا للحوار والتواصل وأسلوبا للتفاعل... فزيف الصورة وقدرتها على ممارسة التحريف، يمثلان معا عاملا مهما من عوامل انتشارها في الفضاء الافتراضي واختراقها لكلّ مجالات الحياة الإنسانيّة، بشكل يصعب إيقافه... فهي القوة الجديدة التي تعمل من خلال مضامينها الفرجويّة على إيجاد مواصفات جديدة لتسويق موادها الترفيهيّة المصوّرة دون إحساسٍ حقيقي بمقدار الانتهاكات والتشويه الممنهج الحاصل.

---

[20] عبد الحميد (شاكر)، نعيش عصر الصورة وثقافة الاستهلاك، صحيفة الوسط الالكترونيّة، العدد 2351 البحرين، فيفري 2009 http://www.alwasatnews-com/2351/news/read/37029 .html

[21] بلقزيز (عبد الله)، العولمة والهويّة وثقافة الاستهلاك، العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 1998، ص15

إنّ إقبال الفاعلين الاجتماعيين على الصورة التلفزية ومتابعة تفاصيل المنتوجات الدرامية باختلاف الوسائط الرقميّة المستخدمة* لا يمكن النظر إليه بمعزل عن السياقات الاجتماعيّة والثقافيّة التي تحكم عمليات استخدام هذه الفئات لمحتويات الصورة ومنهجيّة قراءتها وتأويلها لما وراء المشهد انطلاقا من المقاصد الخفيّ منها والمعلن. وهو ما قد يخفي تشخيصا إيجابيا للحضور الاجتماعي للصورة وارتباطها بكل جوانب الحياة؛ حيث تضغط الصور وتتناسخ وتؤثّر وتهيمن لكنها تبقى في النهاية مادّة حقيقيّة تختزن المحسوسات الواقعيّة والخياليّة معا، لتكون ملاذا للتعبير الحرّ عن مكامن الذات وتفاعلاتها من خلال ما توفّره هذه الصور من طاقة مبهرة ولذّة مشهديّة متجدّدة تتفوق على بلاغة الكلمات فتمنح مشاهديها إمكانيات جديدة للتعبير والتحليل.

ب .العنف الافتراضي

على الرغم من الآفاق الواسعة لتبادل الأفكار والآراء التي أتاحتها شبكات التواصل الاجتماعي على اختلافها منذ إطلاقها، إلا أن ذلك لا ينفي أن ثمة تداعيات سلبية بدأت تفرضها داخل بعض الدول والمجتمعات، يتمثل أبرزها في تحولها، في بعض الأحيان، إلى آلية لنشر الأفكار المتطرفة، والتي لا تخلو من الأفعال العنيفة والتحريض عليها.

وقد تسبب سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي من خلال التعبير الفظ عن وجهة نظر الفرد، وكذلك توظيفها من قبل التيارات المتطرفة، في العديد من الأزمات، لا سيما في ظل غياب منظومة قوانين تحمي وتنظّم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في العديد من الدول، وهو أمر نتج عنه انتقال العنف من الفضاء الإليكتروني إلى الواقع على الأرض.

وفي السياق ذاته، لا يمكن فصل حوادث اغتيال رموز من المعارضة التونسية، عن حملات التحريض على مواقع وسائل التواصل الاجتماعي، حيث كان لافتا أن اغتيال كلّ من شكري بلعيد (فيفري 2013) ومحمد البراهيمي (جويلية 2013)، قد سبقته حملات لتشويه المعارضة التونسية ورموزها، والأحزاب الشيوعية واليسارية، واتهامها بـ"معاداة الدين" و"الخيانة"، من قبل صفحات تعبر عن أفكار دينية متطرفة، لا سيما

*فقد تعدّدت الوسائط التي لجأ إليها التونسي لمتابعة المسلسلات خاصة موقع Youtube حيث بلغت نسبة مشاهدة "ولاد مفيدة" حوالي 23.2 مليون مشاهدة خلال شهر واحد، يليه مسلسل "مشاعر" بنسبة 22.4 مليون مشاهدة، قم مسلسل "القضية 460" بـ 5 مليون مشاهدة

الصفحات التابعة لتنظيم "أنصار الشريعة" المحظور في تونس. وفي الإطار ذاته تعرضت الجالية اليهودية في تونس في وقت سابق لعدد من حملات التحريض على العنف والقتل بحقهم على شبكات التواصل الاجتماعي .

ومن هذا المنطلق تعتبر وسائل التواصل الاجتماعي أكثر الوسائل التي يتجلى العنف من خلالها، حيث ينقسم العنف الرمزي فيها إلى عنف لفظي وعنف الصورة بالدرجة الأولى. ويتجلى اللفظي فيه من خلال التدوينات والمنشورات التي تحمل دلالات مختلفة، لكنها تمثل توجهات فردية أو جماعية في قراءة قضايا مجتمعية مختلفة أو ضمن حوار مجتمعي ما. ويمكن إبراز العديد من الأمثلة على هذا العنف، منها العديد من الصفحات التونسية، والتي دون وعي عميق بآثار فعلها، تنشر الكثير من الإشاعات أو الآراء المتعصبة والمتطرفة، التي قد تسبب التيه وتحفز على ممارسة العنف الرمزي المتبادل بين المتلقين، وهو عنف أشد وطأة، لسرعة وسهولة انتشاره وتداوله وتناقل عدواه. وهو ما من شأنه الانحراف بالرأي العام وتأويل القضايا الاجتماعية والاقتصادية العادلة على غير محورها ومعناها. وهناك أمثلة أخرى، منها التوجه العام لصفحات مختلفة، قد تسيء للمرأة في المجتمع من خلال نظرة استلابية تنشرها، قد تكون متعصبة دينياً أو عنصرية، مستخدمة عنفاً غير لفظي من خلال الصور مثلاً.

وخلال سنة 2019 قد بلغ العنف الإلكتروني أوجه تزامنا مع الاستحقاقات السياسية التي عرفتها البلاد خلال الثلاثي الثالث من العام، حيث سجلت عمليات الرصد ارتفاع منسوب العنف الإلكتروني في تونس تزامناً مع الاستحقاقات السياسية التي شهدتها البلاد فالانتخابات البرلمانية والرئاسية غذّت العنف الإلكتروني حيث انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء الافتراضي تدوينات وتغريدات التهديدات والشتم والسب ومشاهد العنف اللفظي والمادي في إطار غير مراقب وبعيداً على المتابعة والمحاسبة.

ولا يفوتنا الإشارة التنظيمات المتطرفة والجماعات الإرهابية التي استغلت مختلف وسائل التواصل الاجتماعي (حتى المواقع الأقل رواجا وجماهيرية) لبث صور شديدة العنف حافلة بمشاهد التعذيب والموت. فداعش مثلا وعلى الرغم من أن التنظيم فعّل دور وسائل التواصل منذ أن أعلن نفسه رسميا ومازال يستخدمها، إلا أن سياسته في إدارة هذه المواقع وتحقيق

أهدافه لم تخفُت رغم سياسة الحذف التي تواجهها من قبل مديري ومؤسسي هذه المواقع. بل العكس فدور هذه الوسائل أصبح أكثر تأثيرا وازدادت قوة استخدامها في تحقيق الأهداف, علي الرغم من السياسات التي يواجهها من قبل الحكومات والمنظمات المختلفة في حذف محتواها، حيث حذف موقع Youtube مثلا حوالي 72% من مجموع المنشورات التي شاركها تنظيم داعش في الفترة بين 2014 و2017.

ومن بين أخطر وأكثر المصادر الإلكترونية عنفا نجد تطبيقات الهواتف الذكية يبقى على رأسها: الحوت الأزرق والتي يرجع بداية انتشارها في روسيا حيث تسببت في وفاة أكثر من مئة طفل قبل أن تغزو باقي العالم عبر تطبيقات على الهواتف الخلوية ومواقع التواصل الاجتماعي. حيث يرجح أنها تسببت في انتحار 10 أطفال في تونس إلى موفى سنة 2018. وفي المرتبة الثانية من حيث الخطورة والعنف المؤدي للقتل مباشرة نجد Miriam game والتي لئن لم تعرف نفس الرواج والانتشار الذي عرفته تطبيقة الحوت الأزرق إلاّ أنه تم تسجيل أكثر من محاولة انتحار في تونس. ولا ننسى أيضا تطبيقة Pokemon Go والتي تسببت في عشرات الحوادث وحالات الموت.

ولم يقتصر الأمر على مثل هذه التطبيقات بل انتشرت تطبيقات ألعاب على درجة عالية من العنف مثل Fortnite و PubG و Free Fire وتحدي تشارلي وغيرها من التطبيقات التي لئن لم تدع للقتل بطريقة مباشرة إلاّ أنه من شأنها أن تساهم في نشر ثقافة العنف والقتل والموت والتشفي أو أقله فإنها من أهم وسائل التطبيع مع الصورة العنيفة ومشاهد القتل.

III. العنف الأسري

بالرغم من الإنكار والاستنكار الشديدين السائدين في المجتمع التونسي اليوم للسلوك العنيف بين أفراد العائلة من زوجين وأبناء وكبار السن وذوي الاحتياجات الخصوصيّة- إلاّ أن العنف الأسري لا يزال يستمدّ "مشروعيته وشرعيته" من موروث ثقافي وتمثلات اجتماعية تبرّر ممارسته باعتباره يستجيب لمصلحة الأسرة النواة والعائلة الممتدة. ويمكن رصد مثل هذا التوجه في بعض الأمثال الشعبية المتداولة "بكي ولدك قبل ما يبكيك"، "يكبر وينسى"، "خوذ الكلام اللي يبكيك وما تاخوش الكلام اللي يضحكك"، وغيرها من المقولات التي من شأنها أن تكرّس خصائص الخشونة وسوء التعامل والعنف أيضا.

فعندما يصبح العنف الأسري ممارسة اجتماعية متواترة وعادية في بعض الحالات، ولا يجد من يدينه أو يمنعه في مجتمع، فإنه لا شكّ أن هذا الأخير سيتحمل وزر غضه الطرّف عن تلكم الممارسات. ولكن الأخطر من ذلك أنّ كل الاستشرافات والبرامج الاستراتيجية ذات الصلة غاب عنها التساؤل الرئيسي عن احتمال وجود علاقة فعلية بين وضعيّة الطفل المعنف والمراهق الممارس للعنف في مختلف تمظهراته والكهل العنيف. وحتى إن حصل اعتراف بوجود هذه العلاقة فإنها تؤول بطريقة تصل حدّ التحريف: فالعنف وغيره من السلوكات غير السوية الصادر عن الطفل أو الشاب أو أي فئة عمرية في مجتمع ما إنما هي نتيجة حتمية للتنشئة المضطربة وغير المتوازنة وغير المكتملة.

1. العنف ضدّ المرأة

عرّفته الجمعية العامة للأمم المتحدة في إعلانها العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة* أنّه **إيّ عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس، يترتب عليه أو من المحتمل أن يترتب عليه أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء كان ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.**[22]

في المجتمع التونسي اخترقت مظاهر العنف المسلّط على المرأة جميع مجالات الحياة اليومية، ويمكن أن يُوجه ضدهن أفعال عنيفة متداخلة ومتقاطعة في الآن ذاته تطال حرمتهن الجسدية والمعنوية. واتخذ العنف العنف المسلّط على المرأة أشكالا مختلفة ومتنوعة يمكن تصنيفها كالتالي**:

-**العنف الجسدي:** وهو عنف مادي وهو كلّ فعلّ قد يمسّ الحرمة الجسدية للمرأة. ومن بين أشكاله: الصفع واللكم والعضّ والركل بالرجل وشلّ الحركة في ركن أو ضد الحائط أو الاحتجاز أو الخنق أو الحرق أو قذف المعتدى عليها...

---

*القرار 104/48 المؤرخ في 20 ديسمبر 1993

[22] مركز البحوث والدراسات والتوثيق والإعلام حول المرأة، العنف المسلّط على النساء في الفضاء العام، تونس، 2013، ص 5

**التصنيف المعتد للعنف المسلط ضد المرأة من قبل مصالح وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين

-**العنف الجنسي:** ويشمل كلّ الأفعال التي تعتدي على الحرمة الجسدية أو المعنوية للمرأة من قبيل إرغامها على العلاقات الجنسية دون إرادتها أو حتى مجرّد التلميح بذلك. ويتجلى هذا العنف في ممارسات مختلفة من أهمها: التحرّش الجنسي واللمس والتحسس والإلحاح بالنظر والمضايقة والملاصقة والتلفّظ بعبارات جنسيّة والإيحاءات الجنسيّة والاغتصاب والإجبار على ممارسة البغاء أو المتاجرة بالجسد.

-**العنف الرمزي أو النفسي:** وهو من أكثر مظاهر العنف انتشارا وتواترا في المجتمع التونسي اليوم وأقلها معاينة. ومن أهم مظاهره: استبطان المرأة للصورة النمطية التي تخضع لها وقبولها للتقسيم الاجتماعي القائم على التمييز على الأساس الجندري. ولعلّ من أهم صور هذا العنف الرمزي: الهيمنة والتمييز والتحقير والحطّ من شأن المرأة والإقصاء والإساءة والتوبيخ والتخويف والرقابة "الأخلاقيّة والقيمية" ووضع ضوابط أخلاقية واجتماعية لأسلوب الظهور...

-**العنف الاقتصادي:** تتعرّض المرأة إلى مختلف أشكال العنف الاقتصادي والذي يرتكز أساسا على تقييم نشاطها وقدرتها من منطلق جنسي/فيزيولوجي يحول دون مساواتها مع الرجل. ولعلّ من بين أبرز مظاهره التمييز ضد المرأة في الانتداب والارتقاء المهني والوظيفي وفي الأجر (لا سيما في القطاع الفلاحي) والتقليل من كفاءتها ومجهودها وقدرتها الإنتاجية.

-**العنف السياسي:** ويقصد به كلّ أساليب التشويه أو التعطيل أو الإلغاء لعمل المرأة السياسي والحدّ من مشاركتها في الحياة السياسيّة والعامة. ويشهد العنف السياسي تداخل أشكال أخرى من العنف فيه، مثل: الثلب، التشهير بالحياة الخاصة، السبّ، التجريح...

وفي واقع الأمر، فإن تفسير حالة الخضوع أو "التسامح" التي تواجه بها المرأة التونسية مختلف أشكال العنف المسلطة ضدها وما تتعرض له من قهر وهرسلة واستغلال في المجتمع وهيمنة البنية الذكورية في ظلّ سيادة النظام الأبوي للأسرة، والذي يتخذ من العنف وسيلة للتعبير عن نفسه،

يمكن إرجاعها إلى حالة من الاغتراب تدفع المرأة أن تُعلي من شأن ومكانة ورغبات قاهرها على حساب وجودها الذاتي والموضوعي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الاغتراب عند المرأة التونسية لا يقف عند حدّ معين، بل إنه يكاد يكون جامعا ليشمل جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعيّة والأسرية والنفسية والجنسيّة.

وبالعودة إلى مختلف مظاهر العنف المسلطة ضد المرأة والمنتشرة بكثرة في المجتمع التونسي اليوم، يمكننا التوقف عند جملة النتائج العامة التي حاولنا استخلاصها من خلال التحليل السوسيو-ثقافي لمختلف المؤشرات الإحصائية[23] والملاحظات الميدانية، ونعرضها كما يلي:

- 47,6% من النساء في تونس تعرّضن إلى أحد أنواع العنف على الأقل مرة واحدة في حياتهن.

- 32,9% من النساء في تونس تعرّضن إلى أحد أنواع العنف على الأقل مرة واحدة خلال سنة 2016.

- يتخذ العنف المسلط ضدّ المرأة أشكالا مختلفة وهو يتدرج من أقلها انتشارا كالقتل والذبح بالسكين مرورا بالعنف الاقتصادي 7,1% التحرّش الجنسي 15,7% والعنف الرمزي أو المعنوي 28,9% وصولا إلى أكثر أشكاله انتشارا وهو الاعتداء البدني (الضرب، الاغتصاب) 31,7%.

- تمثل ربات البيوت غالبية ضحايا العنف المسلط ضدّ المرأة بنسبة 46%، تليهن النساء العاملات (قطاع الفلاحة والصناعة والنسيج) والطالبات بنسبة مجتمعة 32,5%.

- 80% من العنف المسلّط على المرأة يُمارس على النساء اللاّئي تفوق أعمارهن 45 سنة.

- تنتشر ممارسات وأفعال العنف المسلط ضدّ المرأة بنسب متفاوتة في البلاد التونسية، وتبقى النسبة الأكبر في ولاية قابس 62%، تليها ولاية زغوان 61,5% وتأتي ولاية تونس في المرتبة الثالثة بنسبة 54,2%.

[23] إحصائيات الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، 2017

-يترأس المعطى الاقتصادي والعائلي والديني الأسباب المؤدية إلى وقوع حالات العنف المسلط ضدّ المرأة. في حين تبدو الأسباب الثقافية هي الأقل تأثيرا في هذا السلوك العنيف، وحتى عند بروزها فإنها ترتكز في الشك والارتياب في سلوك وأخلاقيات المرأة أو في بعض المعتقدات السائدة (نادلة المطعم تمارس البغاء، الحلاقة تمارس الجنس بمقابل مالي...).

-رغم ما قد يبدو من تخاطر واضح بين انتشار العنف المسلط ضدّ المرأة وانخفاض المستوى التعليمي والثقافي للزوجة والزوج، تبرز الإحصائيات أن غالبية المعنفات اللائي صرّحن بتعرضهن للعنف هن من المستوى التعليمي الابتدائي. أمّا صاحبات التعليم العالي فإنهن الأقل تصريحا.

-يتخذ ردّ الفعل الذي تتخذه المرأة على العنف الواقع عليها شكلين: الأول يتم في إطار قانوني (وبدعم من المجتمع المدني في بعض الحالات) عندما تلجأ المرأة إلى القضاء لطلب حمايتها.* أمّا الشكل الثاني فهو اللجوء إلى الرّد على العنف بعنف مضاد أو ردّ الفعل العنيف والذي قد يصل إلى حد ارتكاب جنحة أو جناية.

2. العنف بين الأزواج

أكّدت عديد التقارير والدراسات أن العنف ضدّ الرجل، تمامًا كالعنف ضد المرأة، ليس ظاهرة/ممارسة محدودة في المكان أو الزمان. بل هي قديمة ومنتشرة في كافة المجتمعات العربية والغربية. صحيفة The Guardian البريطانية كشفت أن ضحايا أكثر من 40% من ضحايا العنف المنزلي هم من الرجال. وفي الولايات المتحدة الأمريكية توفي بين سنتي 2014 و2015، 19 رجلًا جراء عنف شريكاتهم في حين تعرّض حوالي 2.8% من الرجال للعنف، بحسب تقرير لجريدة "The Telegraph".

في تونس، لا توجد إحصائيات رسمية توثق حجم الاعتداءات التي يتعرّض إليها الرجال على أيدي النساء رغم أن هذا الموضوع ليس حديثًا.** لكن يظلّ الحديث عنه في فضاءات خاصَّة جدّاً، خوفاً من اهتزاز صورة الزوج في محيطه الاجتماعي وأبنائه خصوصا.

---

*وقد يكون من الصواب هنا الإشارة إلى شحّ المواد القانونية المحلية التي من شأنها ردع المخالفين من جهة ودعم الاتفاقيات الدولية الممضاة في الغرض. حيث لم تتوفر لدينا في المدونة القانونية التونسية إلاّ 3 فصول فقط تناولت العنف المسلط ضدّ المرأة، وهي:
-الفصل 218 من المجلة الجزائية والتي تتحدّث عن العنف الزوجي
-الفصلين 226 ثالثا و 226 رابعا من القانون الأساسي عدد 73 لسنة 2004 المؤرخ في 2 أوت 2004، حول التحرّش الجنسي
ولئن توحي هذه المدونة القانونية، على شحها، أنها قد تكون حائلا دون تعرّض النساء للعنف إلاّ أنّ هذا لم يخف محدوديّة هذه الحماية من جهة إضافة إلى أنها لا تستوفي مختلف أشكال العنف السائدة في المجتمع التونسي. هذا إضافة إلى العراقيل الإجرائية والتقنية خاصة صعوبة إثبات الركن المادي والركن القصدي للجريمة

**قام مواطن يدعى العربي الفيتوري بتأسيس ملجئ خاص بالأزواج المعنّفين من قبل زوجاتهم (2010-1998)، وقد لجأ إليه ما بين 30 إلى 120 رجلا معنفا خلال الفترة بين 2002 و2008

وفي هـذا الاتجـاه تؤّكـد الجمعيَّـة التّونسـيَّة للنّهـوض بالرّجـل والأسرة والمجتمـع أنّ نحـو 10% مـن الأزواج في تونس تعرضوا للعنف الجسـدي من قبل زوجاتهـم، و45% للعنـف اللفظـي والنفـسي، وفي مجملهـا تسـتهدف أساسـاً الحَـطّ مـن كرامتـه ورجولته.كـما يجـب الإشـارة هنـا أنّـه مـن النـادر أن يلـزم الرجـل الصمـت تجـاه تعرّضـه للعنـف وأنـه إذا اختـار مواصلـة زواجـه رغـم الاعتـداءات المسـلّطة عليـه فلأنـه يريـد الحفـاظ عـلى صورتـه كرجـل متـزوج في المجتمـع كإثبـات لـ"رجولتـه" باعتبـار أن المجتمـع ينتقـص مـن قيمـة الرجـل غـير المتـزوج أو المطلّـق، أو لأنـه يمـرّ بظـروف تحـول دون طلاقـه أو لاعتـماده ماديًـا عـلى زوجتـه. عـلاوة عـلى أنـه مـن المحـرج أن يعـترف الرجـل بتعرّضـه للضرب مـن قبل شريكته.

3. العنف المسلّط ضدّ الطفل

يتعـرّض الطفـل لمختلـف أنـواع العنـف المـادي منهـا والمعنـوي والرمـزي. وتتقاطـع أنمـاط العنـف المسـلطة عـلى الطفـل مـع مختلـف أشـكال العنـف: فالطفـل مثـلا هـو الفاعـل الرئيـسي في العنـف المـدرسي، ويعـاني مـن تعـدّد حـالات التحـرش الجنـسي وحتـى الاعتـداء الجنـسي وغيرهـا مـن مظاهـر العنـف المنتـشرة في المجتمع التونسي.

وفي سـنة 2018 تـمّ رصـد 368 حالـة عنـف اقتصـادي ضـدّ الطفـل و79 حالـة تعـرض للعنـف الإجرامـي أو اسـتغلال فيـه، أمـاّ حـالات العنـف الجنـسي فقـد تجاوزت 1184 حالة.

ويختلـف منسـوب العنـف المسـلط ضـد الطفـل باختـلاف الفئـات العمريـة، كما يلي:

توزع حالات العنف حسب العمر

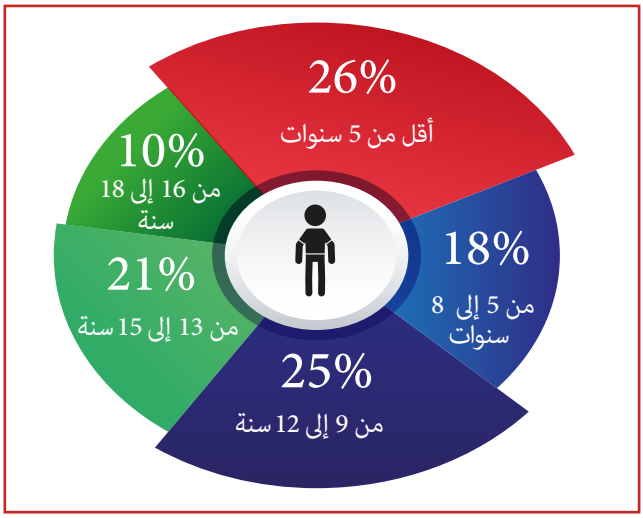

وتنقسم الأعمال العنيفة التي تهدّد الطفولة في تونس على النحو التالي: 30% عنف مادي، 33% عنف معنوي، 26% عنف أسري، 11% عنف جنسي.

أنماط العنف المسلطة على الطفل خلال سنة 2018

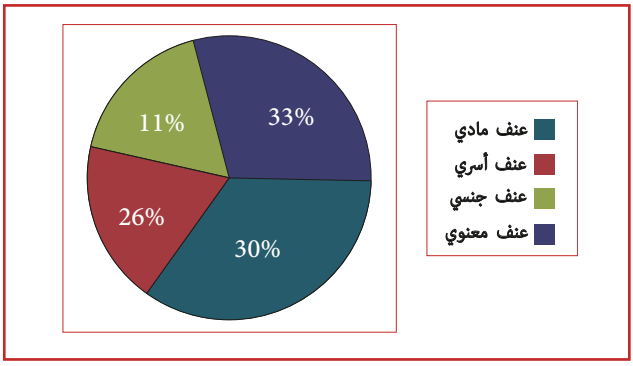

أمّا بالنسبة للفئات التي تمارس العنف ضد الطفل في تونس، فقد كان للوالدين (أو أحدهما) النصيب الأكبر بنسبة 54%، ثمّ الأصدقاء أو الأقارب بنسبة 16%، والفئة الثالثة هم الموظفون والعملة الحكوميون بنسبة 12%.

الفئات الممارسة للعنف ضد الطفل

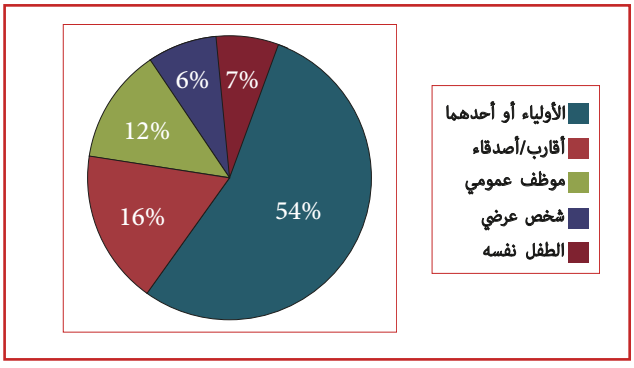

ولئن قدّمت تقارير مندوبي حماية الطفولة[24] جملة المؤشرات السابقة، إلاّ أنّ حالات العنف ضد الطفل في أرض الواقع أكثر انتشارا. حيث يمكن أن نلاحظ أنّ أغلب حالات العنف ضدّ الطفل إمّا لا يتم الإشعار بها والإبلاغ عنها أو أنّ جزء كبيرا من العنف الذي يُسلّط على الطفل يتم التكتم عنها.

وتؤكّد المؤشرات الإحصائية أنّ 59% من حالات العنف ضدّ الطفل تكون في المنزل (مقابل 17% في الشارع، و 24% في المؤسسات العمومية). وهي معطيات من شأنها أن تؤكّد نتائج المسح العنقودي الذي أنجزته وزارة شؤون

[24] النشرية الإحصائية لنشاط مندوبي حماية الطفولة 2018

المرأة والأسرة والطفولة والمسنين أنّ 88,1% من الأطفال في تونس يتعرضون للعنف الأسري. حيث كان 84.2% منهم ضحايا عنف جسدي أو لفظي في حين تعرّض 22,6% منهم للعنف الجسدي الشديد.

ويجب التأكيد هنا أنّ العنف المسلّط على الطفل في المحيط العائلي (العنف الأسري) يعدّ "علّة اجتماعية" مقبولة في المجتمع التونسي، حيث كانت الأماكن الحميمية (المنزل، دور الحضانة، رياض الأطفال...)، والتي من المفروض أن يجد فيها الطفل الرعاية المادية والمعنوية، كانت المسرح الأساسي للعنف المسلط على الطفل حيث تؤكّد الإحصائيات أنّ 59 من حالات العنف ضد الطفل تدور في المنازل مقابل 24 من مجموع الحالات تكون في المؤسسة التربوية (المدرسية وما قبل المدرسية، ومؤسسات الوقت الحر).

VI. العنف المؤسساتي Violence institutionnelle

ليس العنف حكرا على الأفراد ولا الجماعات ولكنه ممارسة متفشية في المجتمعات تطال الفردي والجماعي وكذلك المؤسسي وأعلاها الدولة وإن كان عنف هذه الأخيرة "مشرعا". فالدولة لا ترى ضررا في ممارسة الإرهاب على مواطنيها كما يبيّن ذلك مثلا Gerard Michel في مقاله "عندما كان الإرهاب قيمة جمهورية"[25] حيث يقول أنّ "الجمهورية الفرنسية الأولى وُلدت بـــ وفي الإرهاب، قمع سقوط الحكم الملكي عمد الثوار إلى قتل أكثر من 1000 شخص في سجن باريس مع أنهم مساجين حق عام وذلك بغرض إرهاب أعداء الثورة". كما أقدمت الدولة الفرنسية حسب نفس الباحث على القيام بأول عملية قرصنة في تاريخ الطيران المدني في 22 أكتوبر 1956، وكانت الطائرة تقلّ 5 من قيادات الثورة الجزائريّة.

ولأنّ الدولة بأجهزتها التنفيذية هي من تضع السياسات وتنفذها وكلّ ذلك من خلال منظور فئوي، فإنّ حصر بعض المجموعات (جهات، فئات اجتماعيّة...) في حالة عمرانيّة دونيّة وفي وضعيّة اقتصادية هشّة أومهينة (البطالة المطولة...) وخنق الحريّات (السياسية والفئوية خاصّة ما تعلّق منها بالناشئة والشباب)، يجعل الخروج من هذه الوضعيات محصورا في خيار العنف بمختلف أصنافه وتمظهراته: عنف ضدّ الذات، عنف بين الجماعات/المجموعات، عنف ضدّ رموز الدولة، العنف المادي والمعنوي والرمزي... ولا ينحصر الأمر في الدولة في شمولها وإنّما يتعدّاها إلى العنف المؤسسي الذي تمارسه أهم المؤسسات الاجتماعيّة لاسيّما: المؤسسة الدينيّة، المدرسة، الأسرة وغيرها.

[25] Michel (Gerard) ; Quand le terrorisme était une valeur republiquaine ; Contre points ; 19/1/2015.

مـع الملاحـظ أنّ مؤسسـات الترفيـه (باسـتثناء الملاعـب الرياضيّـة) غالبـا مـا لا تقـترن بوضعيـات عنـف تذكـر وهـو مـا يطـرح سـؤالا جـادا حـول مـدى اسـتثمار خصائـص هـذه المؤسسـات تنظيـما وأنشـطة وسـلوكا للتوقـي مـن العنـف والحـدّ منـه. ولا جديـد نذكـره حـين نسـتحضر أهميـة الممارسـات البدنيـة والفنيـة وفضـاءات التعبـير الحرّ في رفع منسـوب التكيّف والرضا لدى الأفراد.

1. العنف السياسي

لعـلّ قـول البعـض بـأن ممارسـة العنـف السـياسي ظاهـرة غريبـة عـن المجتمـع التونـسي أو أن هـذا العنـف الـذي نعيشـه هـو وليـد النظـام الدكتاتـوري والاسـتبدادي الـذي عرفتـه البـلاد طيلـة عقـود، هـو قـول جانـب الحقيقـة والواقـع بـل قـد يسـاعد عـلى تكريـس العنـف ويـبرره. إذ لا يخلـو تاريـخ المجتمعـات، حتـى التـي وصلـت منهـا إلى درجـة كبـيرة مـن التقـدم، مـن ممارسـة العنـف السـياسي الـذي تمارسـه الأطـراف السياسـية فيـما بينهـا (ولا نتحـدث عـن عنـف أقـصى اليسـار الـذي سـاد كلا مـن ايطاليـا وألمانيـا وفرنسـا واليابـان في السـبعينات مـن القـرن المـاضي).. كـما تـزال، في الوقـت الحـاضر، بعـض مـن مظاهـر العنـف السـياسي متداولـة في أوسـاط بعـض الأحـزاب والتنظيـمات (أثنـاء اجتماعاتهـا) والبرلمانـات أو بعـض المظاهـرات والمسـيرات.. ناهيـك عـن العنـف الـذي يمارسـه أو دينيـا أو الاثنـين معا في أوروبـا الغربية تحديدا.

وبالرجـوع إلى تونـس يمكـن القـول أن العنـف السـياسي كان مصوّبـا بوصلتـه في اتجـاه الأجهـزة الاسـتعمارية الماديـة والبشريـة، في تاريـخ البـلاد كان تواتـره محـدودا، مقارنـة بـدول الجـوار.* لكـن ومقابـل ذلـك لم يخـل تاريـخ الحركـة الوطنيـة التونسـية بـدوره مـن العنـف (الداخـلي إن صـحّ التعبـير) الـذي بـدأت بعـض ملامحـه تـبرز بعـد انشـقاق الحبيـب بورقيبـة وتأسيسـه للحـزب الحـر الدسـتوري، الديـوان السـياسي (1934). إذ لم يـتردد هـذا الحـزب في ممارسـة العنـف السـياسي الجسـدي ضـد خصومـه مثلـما حصـل لعبـد العزيـز الثعالبـي (وبعـض مريديـه) بعـد رجوعـه إلى البـلاد (1937). أو ذاك العنـف الـذي مـورس ضـد قيـادات جامعة عمـوم العملـة التونسـية الثانية (مـارس 1937) من قبل الرمـوز المثقفـة مـن قيـادات الحـزب الدسـتوري (صالـح بـن يوسـف والهـادي نويـرة والمنجـي سـليم). أو في الأربعينـات والخمسـينات عندمـا بـاشر الحـزب

*بعـد فشـل المقاومـة التونسـية "المسـلحة" في التصـدي لقـوات الاحتـلال سـنة 1881 وبعـد بعـض المحـاولات غـير المنظمـة المحـدودة هنا أو هنـاك وفي فترات متباعدة نسـبيا (1906 - 1922-1915) او المنظمة (1938 و1952) تبنت الحركة الوطنية التونسـية أسـلوب النضال السـلمي وبذلك تكون تونس عـلى غـير مـا حـدث في الجزائـر أيـن كانـت المواجهـة منـذ البدايـة عنيفـة ضـد الاحتـلال (1830 إلى 1871) وبعـد ان أوقـف الجزائريـون العنـف لمدة طويلة (83 سنة) تم اعتماده مجددا وتحويله الى الوسيلة التي لا بديل عنها لإخراج الاستعمار من الجزائر (1954 - 1962)

الدستوري في القيام بعمليات اغتيال ضد بعض التونسيين الذين خالفوه الرأي (محاولة اغتيال شمس الدين العجيمي زعيم حركة الاتحاد والترقي في أفريل 1949 أو محاولة اغتيال محمد كمال بن عزوز والطيب الغشام والشاذلي القسطلي...). واستمر هذا العنف السياسي سواء ذاك الذي مارسته الدولة والحزب أو المعارضة (وان كان اقل بكثير)..

كما مارس الحزب الحاكم بعد الاستقلال العنف بكل أشكاله ضد الحركة اليوسفية والزيتونيين والعروبيين وضد الحركة النقابية (1978)، مقابل العنف الذي مارسته مجموعة قفصة ضد السلطة (1980) والعنف الاحتجاجي المجتمعي سنة 1984 (أحداث الخبز) وغيرها من الأحداث العنيفة. أما الساحة الطلابية فعرفت، بدورها، ومنذ مؤتمر قربة عنفا مزدوجا: عنف السلطة ضدها والعنف بين مختلف التعبيرات الإيديولوجية والسياسية الطلابية. وهي ظاهرة لازالت تعرفها هذه الساحة دوريا في الكثير من الكليات والمبيتات والمطاعم الجامعية وهي ظاهرة تتفاقم خاصة بمناسبة الانتخابات الطلابية للمجالس العلمية أو النقابية.

أما نظام بن عليّ فكان نظاما مُوَلّدا للعنف وليس ممارسا له فقط.. وان كان المنتمون لتيارات الإسلام السياسي من أكثر ضحايا العنف بمختلف أشكاله، إلاّ أن بقية الأطراف لم تكن بمنأى عن ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر... ولأكثر من ذلك فإن العنف السياسي كان سائدا في هياكل الحزب الحاكم وهو ما يتجلى بشكل واضح بمناسبة الانتخابات (الشُّعب واللجنة المركزية والبرلمان...). كما انتشر في بعض الأحزاب السياسية المعارضة وذلك نتيجة، الاختلاف على المغانم أحيانا أو نتيجة ما تُحدثه العناصر المندسّة في الأحزاب من مشاكل (تبدو سياسية او إيديولوجية) يمارس خلالها العنف اللفظي والبدني وتليها الانشقاقات...

بعد 11 جانفي 2011، اتخذ العنف السياسي أشكالا جديدة، بل تحول في بعض الأحيان إلى الأسلوب المفضل لبعض الجماعات. كما لا يمكن تجاهل العنف الواسع الذي عرفته البلاد والذي اتخذ ظاهريا طابعا اجتماعيا لكنه كان في عمقه عنفا سياسيا بامتياز. وبعد أن أصبح باب السياسة والقول فيها وممارستها، أمرا مُتاحا لكل الناس بدون حواجز وضوابط، ورغم ايجابية ذلك، فان الدفع باتجاه خيار العنف من الأحزاب أمر وارد باعتبار محدودية لأسباب قد لا تكون في الغالب لدوافع سياسية..

ولعلّ أكبر ما يهدّد تونس في هذا المجال أنّ العنف السياسي تأسّس على التعصّب العقائدي وعلى حزب مهيكل على النمط الفاشي وزعيم جعلته الدعاية الحزبيّة شيخا أو زعيما له مريدوه، وعلى برنامج يهدف إلى إقامة دكتاتورية قروسطية وإلى تغيير نمط المجتمع بالقوّة. كما أنّه عنف مرشّح ليكون ممنهجا عندما يتمكّن أصحابه من السلطة ويكون ميزان القوى لصالحهم. وفي هذه الحالة لا يمكن أن نتحدّث عن عنف شرعي هو من احتكار الدولة.

وفي هذا السياق يمكن أن نربط العنف السياسي بالتطرّف لأنّ المتطرّف تسيطر عليه مجموعة من الأفكار العقائدية، وعندما يفشل في تحقيقها بوسائل سلمية يلجأ إلى العنف بمختلف أشكاله: اللفظي والمادي. وليس من قبيل التعسّف أو المبالغة إذا قلنا أنّ هذا الصنف من العنف وُجد في حالتين على الأقلّ: الحالة الأولى مثّلتها الأنظمة الفاشية التّي قامت في أوروبا أثناء فترة مابين الحربين والحالة الثانية يمثّلها تيار الأصولية الإسلامية الماسك بزمام السلطة في تونس حاليا.

2. العنف المدرسي

يعدّ العنف المدرسي ظاهرة اجتماعيّة حارقة في المجتمع التونسي اليوم، إذ تشير الإحصائيات إلى أنّ عدد حالات العنف المسجلة في مختلف المؤسسات التربوية بلغ أكثر من 27 مليون حالة عنف خلال الخمس سنوات الماضية:

- العنف المادي: 54,8% يصدر عن التلاميذ، 27,4% عن الإطار التربوي و 17,8% تمارسه بقية الأسرة التربوية (قيمين، حراس...).
- العنف اللفظي: 76,2% يصدر عن التلاميذ، 12,63% عن الإطار التربوي و 11,73% تمارسه بقية الأسرة التربوية (قيمين، حراس...).
- 51% من حالات العنف المدرسي يمارسه أفراد خارجين عن المؤسسة التربوية سواء في بهو المدرسة أو في محيطها.
- منسوب العنف المتبادل بين المربين والإطار الإداري للمؤسسات التربوية بلغ 14% من مجموع حالات العنف المرصودة.

وتصدّر تلاميذ المستوى الثانوي قائمة التلاميذ الأكثر عنفا حيث تشير الإحصائيات إلى أنّ حوالي حالتين من أصل ثلاث حالات العنف المدرسي تصدر عن التلاميذ الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و17 سنة. وهو معطى هام ودالّ، اجتماعيا وسيكولوجيا، حيث يؤكّد خاصة تلازم ظاهرة العنف المدرسي مع بدايات المراهقة والدخول إلى مرحلة الشباب وما يرافقها من ميل إلى العنف ومحاولة إثبات الذات واكتساب نوع من الفاعليّة الاجتماعيّة

فهو **عنف دالّ على حاجة الشخصيّة المدرسيّة إلى جلب الاهتمام وتأكيد الذات واكتساب نوع من الحضور النفسي والاجتماعي في مجتمع لا يقبل بالضرورة تعبير الشباب والمراهقين عن أنفسهم خارج السياقات التقليديّة.**[26] وهو أيضا عنف دالّ على قلّة نجاعة أنماط التنشئة الاجتماعية في الأسرة وفضاءات الوقت الحرّ والمدرسة.

ومن جهة أخرى تتبوأ تونس مرتبة متقدّمة بين الدول فيما تعلّق بالعنف المدرسي بعد الولايات المتحدة الأمريكيّة (193 ألف حالة منها حوالي 154 ألف حالة خطيرة) وفرنسا بأكثر من 82 ألف حالة. لكنّ اللافت في العنف المدرسي التونسي أن نسبة كبيرة منه تكون بين المربين والتلاميذ إذ تصل نسبة الاعتداء على الأساتذة حوالي 83%. واحتلت ولاية تونس المرتبة الأولى في العنف المدرسي بنسبة 14% تليها سوسة بنسبة 10% ثم صفاقس بنسبة 10%. وتثبت الإحصائيات والمؤشرات المختلفة أن العنف المدرسي هو ظاهرة حضرية بامتياز حيث بلغت نسبته في الوسط الحضري 77% من مجموع العنف المدرسي المرصود.

وبغض النظر عن طبيعة القراءات اختلاف المقاربات، تعكس كلّ هذه المؤشرات، شخصيّة تلمذيّة متوترة تعيد إنتاج توتر اجتماعي يشمل الأسرة والشارع والمدرسة ومؤسسات الوقت الحرّ والفضائين العمومي والافتراضي. وفي واقع الأمر، فإنّ مثل هذا العنف إنّما يدلّ على **حاجة مجتمعيّة صعبة تكاد تغيب فيها القدرة جرّاء الاختلال البنيوي المعياري وتراجع الهياكل والرموز التقليديّة على التأطير دون أن توجد بدائل جديدة مقنعة وقادرة على تعبئة الطاقات.**[27]

---

[26] Lagrange (Hugues) ; La violence des jeunes ; In Sciences Humaines ; no 47 ; Paris ; P.48-49

[27] وناس (المنصف)، الشخصيّة التونسية: محاولة في فهم الشخصيّة العربية، الدار المتوسطية للنشر، ط1، تونس، 2011، ص 186

وقد يلعب تراجع منزلة المدرسة في المجتمع وتضاؤل قدرتها على تحقيق الحراك الاجتماعي، دورا هاما في تفسير ظاهرة العنف المدرسي: فمساهمة المدرسة في حركيّة الترقي الاجتماعيPromotion Sociale أصبحت في حكم المنعدم في عصرنا الراهن. وهو ما قد يكون ولّد نوعا من فقدان الثقة في وظيفة المدرسة وفي نظام القيم الذي ترمز إليه وفي مساهمتها في التنشئة الاجتماعية. فمن الواضح أنّ فجوة كبيرة أصبحت تفصل بين انتظارات المجتمع وبين إمكانيات المدرسة من جهة، وبين قيم المدرسة وقيم الأفراد الأكثر واقعيّة من جهة ثانية. وبالتالي تصبح المدرسة محلّ مساءلة ومحاكمة تتباين فيهما ردود الفعل.

وفي المدرسة تنتشر ظواهر عنيفة أخرى على قدر من الأهمية يبقى أخطرها التنمّر المدرسي. وهو في واقع الأمر تهجمٌ وإساءةٌ من قبل فرد أو مجموعة داخل المنظومة التربوية نحو فرد أو مجموعة داخل نفس المؤسسة مما يخلق نوع من الخلل في ميزان القوى داخل المؤسسة التربوية. وهو أيضا ضرب من ضروب العنف الرمزي وهو إلى هذا وذاك هرسلة نفسية تعتمد ألفاظ من قبيل "يا بطي" "يا سمين" "يا ضعيف" "ياقصير" "يا فقير" وغيرها من معجم المصطلحات التي تستعمل في مثل هذه الحالات والتي قد تصل حدّ الاعتداء الجسدي.

ومن الخطأ أن نتناول هذه الممارسة العنيفة على أنها تكون مشكلة للضحية الواقع عليها الضرر فحسب. فللمشكلة صورتان مؤثرتان تأثيرا شديدا على المجتمعات:

- صورة أولى وهي الأولى بالطبع بالاهتمام وبالعلاج وإيجاد سبل الحل، وهي صورة الضحية التي يقع عليها الفعل الإكراهي المؤلم.
- صورة ثانية وهي صورة الطفل أو مجموعة التلاميذ المتنمرين الذين يتخذون صورة العنف سلوكا ثابتا في تعاملاتهم. وفي واقع الأمر ما هي إلاّ صورة لضحية أخرى من نوع مغاير، قد يعتبر ووجودها أشد خطرا من الصورة الأولى.

وبالتالي فإنّ طرفا عمليّة التنمّر ضحية، وكلاهما يحتاج للعلاج والمتابعة النفسية والسلوكية، لا سيّما وأنهما معا يشكلان عنصري بناء المستقبل: فالمعتدِي والمعتدَى عليه عضوان أساسيان في المجتمع. فإذا أهملنا الطفل المعتدِي سنعرض أطفالا آخرين للوقوع في نفس المشكلة. وهو ما من شأنه أن يساهم في استشراء الظاهرة بصورة أكبر في المجتمع.

3. العنف الاقتصادي

يعرّف العنف الاقتصادي على أنه كلّ تضييق لمجال الإمكانيات ومصادرة الحريات الشخصية. وقد شملت ظاهرة العنف الاقتصادي كافة أشكال القصور عن التمكين الاقتصادي للفئات الهشة، ومن أهمها:

المرأة: حيث تؤكد الباحثة رياض الزغل أنّ المرأة تتعرّض لعدّة أصناف من الإقصاء ومنها الإقصاء الكلّي أو الجزئي من الميراث والذي يترتّب عنه إقصاء اقتصادي. إضافة للإقصاء الإحصائي الناجم عن عدم احتساب المساهمة الاقتصادية للنساء من إنتاج وخدمات غير مؤجَّرة، لأنّها تعتبر واجبات منزلية. مؤكّدة في الآن نفسه أنّ النساء يساهمن بقدر كبير في الناتج الداخلي الخام بالعمل غير المؤجّر. ويشمل التمييز الذي يستهدف المرأة التأجير والترقيات في العمل والارتقاء إلى مراكز القرار. وحسب صندوق النقد الدولي يقدّر الفارق بين أجور الرجال وأجور النساء بنسبة 45% تقريبا وذلك في الفترة الممتدّة من 2000 إلى 2011. في حين صرّح مركز البحوث والدراسات الاجتماعية في الفترة 2011 - 2012 أنّ الفارق بين أجر الرجل وأجر المرأة في القطاع الخاصّ المهيكَل بلغ نسبة 24,5%.

كلّ هذه المؤشرات من شأنها أن تعمّق التفاوت الجهوي في التنمية، وهو من أبرز مظاهر العنف الاقتصادي بلا شك. وتعتبر النساء الريفيات أكثر من يعانينَ العنف الاقتصادي بسبب ندرة فرص العمل بالمقارنة مع ما هو متوفّر بالعاصمة والمدن الكبرى. ويأتي ذلك بالتوازي مع العنف الثقافي وغياب الثقافة تقريباً، في الجهات مع فقدان نساء الأرياف حقهنّ في الثقافة والترفيه. ويترافق ذلك مع "خطاب تحقيري" في بعض وسائل الإعلام التي تردّل المرأة على الرغم من بيانات التنديد الصادرة عن المجتمع المدني وجهات إعلامية وغيرها.

الأطفال: تقدر نسبة الأطفال التونسيين الناشطين اقتصاديًا من الشريحة العمرية المتراوحة بين 5 إلى 17 سنة، بـ 9,5%، بحسب ما كشفت عنه نتائج المسح الوطني الأول الصادر عن معهد الإحصاء الوطني بخصوص عمل الأطفال في تونس في ديسمبر2018. كما بينت عمليات الرصد أن من بين 215700 طفل ناشط اقتصاديًا هناك 136500 طفل أي بنسبة 7,9% يعملون في مجالات خطرة قد تؤثر على صحتهم ومسارهم الدراسي وعلى حالتهم النفسية، وأن 180 ألفًا منهم يعملون في مجالات ممنوعة حسب التشريعات التونسية والاتفاقيات الدولية.

وتتوزع هذه الحالات بنسبة 18.5% في المناطق الريفية و4.8% في المناطق البلدية بينهم 1%;11 ذكور و 7,7% إناث. كما تشير الإحصائيات أن 20,7% من الأطفال العاملين سنهم بين 16 و17 سنة و12,8% منهم سنهم بين 13 و15 سنة و 5,4% تتراوح أعمارهم بين 5 و12 سنة. ويحتكر القطاع الفلاحي حوالي 50% من الأطفال الناشطين ويتوزعون في كامل مناطق الجمهورية بصفة متفاوتة ويحتلّ إقليم الشمال الغربي الصدارة.

V. تروض للعنف أم إعادة إنتاج؟

يبدو العنف لتنوعه وتغلغله في ثنايا ومؤسسات المجتمع، وتداخله مع وضعيات اجتماعيّة عديدة عصيا على المعالجة. لذلك نتجنّب الخوض في مسائل الردع والعقاب لنبحث في حلول أعمق وأشمل تؤسس لثقافة بديلة لا تنبت العنف نلحظها في، عناصر ومفردات: مواطنة، ديمقراطية، اللاعنف.

1. عنف الأفراد ورهان المواطنة

يُعتبر مفهوم المواطنة من المفاهيم التي أثارت ولا تزال جدلا فكريا واسعا واقترن في سياقه التاريخي بإقرار وترسيخ مبدأ المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات السياسيّة والقانونيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين.

وتضمن المواطنة الفاعلة العيش في بيئة أمنة وصديقة تمكّن من المشاركة في الأنشطة المدنية ومن المشاركة في أخذ القرار وإبداء الرأي في القضايا التي تهم الحياة العامة كما تعزز قيم الفرد ومواقفه للتصدي لظاهرة العنف ولا يخفى "أن تعليم المواطنة يتعدى حدود الوطن ومفهوم الهوية ليضم مجتمعات أخرى وهو الاشتراك في الإنسانية"[28] أو ما اصطلح عليه المواطنة الكونية.

أما التمدّن فيقوم "على القيمة التي تشكّل السلوك وهي من خاصيّات الفرد، لكنها ملزمة للمجموعة فتفرز سلوكا خاضعا للقيم... هذا الترابط بين الخاص والعام يمثّل جوهر التنظيم حول المواطنة ولأنماط ممارستها، وبذلك يعطي التمدن قيمة للمصلحة العامة فيمنح للأفراد القدرة على المشاركة والتفاوض والتبادل فيما بينهم".[29]

---

[28] UNESCO ; Eduction for all 2000-2015 ; Monitoring Report: Achievement And Chalenges ; Beirut ;2015.

[29] حفيظ (عبد الوهاب)، الجزيري (مشيرة)، التربية والمواطنة في العالم العربي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2005، ص 206

يتنافى إذا العنف والمواطنة فهما متوازيان لا يلتقيان لذلك يغلب الرأي أن ثقافة المواطنة رهان مجتمعي للتوقي من الظواهر السلبية وضمان استمرار ونماء المجتمع قيما ومؤسسات. ولان المواطنة تحيل إلى الفرد، فإن عنف هذا الأخير المقصود والواعي أو غير الواعي مقوض للمدنية ومولد للفوضى وانحلال قيم العيش الجماعي. ولعل العنف المروري من أفضع الأعناف التي تمارس وتتفاقم دون وعي من مقترفيه أنهم يأتون أعمالا عنيفة. واللافت أن العنف المروري في تونس أصبح ظاهرة نشاز متواترة بشدة وكثرة في الطرقات العمومية بغض الطرف عن الإطار الزمني والمناسباتي.

إن السلوكات الخطرة المتسمة أساسا بالاستهتار وعدم احترام القانون والافتقاد للسلوك الحضاري في الطريق وخصوصا الإيثار والتفهم والتعاون من أهم أسباب الحوادث المرورية أو العنف المروري الذي يضر حتما بمقترفه والآخرين ويخلف عواقب صحية واجتماعية وخيمة. وتتعدد وتتعقد أسبابها وتشمل أساسا تمثل العلاقة بالسيارة و أية وسيلة نقل وبالطريق كفضاء مشترك. وهي علاقة معتلة حيث يتصرف أغلب السواق مع سياراتهم على أنها امتداد لمنازلهم وبالتالي فإنها تخرج من دائرة المشترك الخاضع لقواعد التعايش وما يصاحبه من تماد واستهتار غير واع. ولكن ينضاف إليه اهتراء البنية الأساسية وفساد التصرف في المرافق العمومية من حيث مشاريع التجهيز وخدمات المراقبة والترخيص بالتجوال تحت طائلة القواعد القانونية، رغم المجهود البيّن لمنظمات المجتمع المدني للرفع من الوعي بهذا الخصوص ونشر الثقافة المرورية تظل الطريق طويلة.

2. دمقرطة المواطنة

ومن البديهي أن الحديث عن التنمية الشاملة يحيلنا ضرورة إلى تحديد طبيعة السياق السياسي الذي ينجز ضمنه مشروع التنمية هذا والذي يحدد مدى نجاحها. و يبدو أنها لا يمكن أن تثمر بالقدر المؤمل في مناخ استبدادي وضمن قرار تسلطي. فللتنمية شروط سياسية ضرورية, أولها الحرية. فهي التي تستطيع أن تحرر الإنسان من التخلف و الجهل والفقر وتمكنه اقتصاديا. أما بدونها فيكون مفهوم التنمية تهيئة الناس ليكونوا أدوات مسالمة مطيعة لا لأن يكونوا مواطنين في دولة.[30]

[30] صن أمارتيا، التنمية حرية. ترجمة شوقي جلال . المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2004، ص80

والملاحظ تصاعد الجدل حول حوكمة تنمية المجموعات المحلية مع مراعاة خصوصياتها وضمان نجاعة أكبر للسياسات والبرامج الرامية لتحقيق تنمية منصفة للمجتمعات المحلية المتدنية الحظوظ والتي يسيطر عليها الإحساس بالغبن والانسحاب وفي أحيان كثيرة بالقهر.

ورغم تغير السياسات، أقله على المستوى التشريعي، والخيارات الكبرى في مخططات التنمية. وأصبحت الرهانات الاجتماعية للسياسات التنموية المعلنة اعتماد الديمقراطية المحلية في بعدها التشاركي وتوطين آليات التنمية والابتعاد عن المشاريع العمودية يبقى توجه لا يعفيه بريقه من محاكمة النوايا المستترة خلفه. فقد تميز التنظيم القديم بهيمنة الدولة المتمركزة على ذاتها على التسيير ووضع السياسات وتنفيذها بالاعتماد أساسا على هياكلها المركزية التي تبقى المتحكم الرئيسي في الموارد العامة باسم سيادة الدولة. إلا أنه ومع واقع ما بعد الثورة وتفاقم الفوارق الجهوية والفئوية وما ظهر من آثار العولمة على الاقتصاد الوطني الهش، برز التوجه نحو تغيير شبه جذري للبحث عن سياسات بديلة تقوم على أسس مختلفة للتصرف قصد حل معضلات التنمية المستعصية وتصدر الحديث عن الفاعلين المحليين والمجتمع المدني والتسيير الذاتي كشعارات للمرحلة. اختزلت في"الديمقراطية التشاركية" التي تمثل الشعار الأبرز في تونس اليوم وتعبر عن التوجه المعلن لسياسة الدولة. غير أن هذا الأمر لا يخفي بعض التوجس من صدق الدافع، فالمتتبع للأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتمل في تونس منذ ما يزيد عن العشرية يلاحظ ما يغذي الرأي بأن هذا التوجه ليس سوى غلالة ستر عورة السياسة المركزية التي فشلت في الاستجابة لتطلعات المجتمع بكل فئاته وبيئاته إلى التنمية فرمت بوزرها على الفاعلين المحليين شريكا أو بديلا دون اعتبار للشروط الموضوعية الواجب توفرها في هؤلاء للاضطلاع بهذه المهمة الصعبة. وقد يصل الأمر حد الشك في أنه توجه ممالى من الجهات المتحكمة في اقتصاديات العولمة والتي تدعوا إلى التقليص من الاستثمار المباشر والدعم الاجتماعي.

تقتضي المشاركة في حوكمة الشأن المحلي تربية وتعلما ودربة فهي اكتساب لشروط المواطنة. وتقديرنا أن المجتمعات المحلية تحتاج بشكل ملح لدمقرطة هذه الكفايات حتى تكون مؤهلة للاضطلاع بدور الفاعل المستنير

وتفرز نخبها وتدافع عن رؤاها ومصالحها خارج دائرة الاحتجاج العقيم أو الوقوع في شرك التعبئة الحزبية حيث تترك زمام المبادرة مرة أخرى لفاعلين لا يحملون بالضرورة مشروعها ولا يكونون محور العمل التنموي ومؤداه وتتفاقم الدائرة المغلقة للعنف الجهوي والفئوي.

أما كيفية تحقق دمقرطة المواطنة فإن ملاحظة تراكم وتنوع الممارسة في السنوات الأخيرة يبين الأهمية الحيوية للمجتمع المدني في التربية على المواطنة والتدريب على الديمقراطية التشاركية. فتضاعف عدد الجمعيات وانتشارها في كل الجهات والانخراط الطوعي للأفراد فيها يؤهلها لأن تقوم بتكوين الموارد البشرية المحلية لمشروع الحوكمة المحلية. غير أن هذا لا يجب أن يحجب عنا ما يحف بها من مخاطر التمويل غير الواضح الأغراض والانتماء المبطن للأحزاب السياسية.

إن الديمقراطية التشاركية أو الحوكمة المجالية تقتضي الاشتراك بين الجهاز الرسمي للدولة والفاعل المحلي في إطار التشاور والتكامل لوضع خطط وبرامج خاصة للتنمية المحلية تأخذ الخصوصي بعين الاعتبار وتكون مندمجة في التنمية الشاملة والمستدامة التي ترنو إلى تحقيق المساواة وجودة الحياة، وتحقق الاندماج الاجتماعي وتجنب العنف والتوتر.

3. منطق المغالبة la logique de dominance

يحيلنا العنصران السابقان إلى وضع ملامح منطق التعايش الذي أصبح سائدا خاصة منذ عشرية تقريبا. فبعد عقود من الخضوع الطوعي أو القسري، حصل انتقال لافت إلى منطق المغالبة مع ما يسجل من ضعف الدولة وتعدد وتشتت الفاعلين. وهو مع الأسف منطق ينطلق من التمركز حول الذات أكانت ذاتا مادية أو معنوية (حزب/ نقابة / جهة...) ولا اختلاف انه من أسوء أنماط المفاوضة وإدارة النزاع.

الاختلاف، النزاع، المفاوضة، الجدل...جميعها بديهيات في العلاقات بين الأفراد والمجموعات. وقد أصبحت حوكمة النزاعات من المهارات الهامة ومجالا للتربية والتكوين بهدف الحد من منسوب العنف. وينقسم النزاع إلى:

-**نزاع عنيف:** يهدف لتحقيق الغلبة دون اعتبار للحق ينغلق في حدود زمن الحدث يفتقر للتواصل والتنسيب ويقصر عن التصرف الاستراتيجي المستديم. يرتبط غالبا بالمجموعات المنغلقة والمتحفزة للدفاع عن مصلحة أو هوية وتستشعر التهديد ولا تثق في الآخر.

-**نـزاع تعـاوني:** تغلّـب فيـه أطـراف العمليّـة التواصليّـة الحـوار العقـلاني المتّـزن، الـذي يؤمـن بحـق الاختـلاف وإمكانيّـة تدبـيره فتُناقـش القيـم المتعارضـة بهـدف تقليـص المسـافات الفاصلـة بـين المتصارعـين. ويقـترن وجـوده بالمجتمعـات المفتوحـة التـي تزدهـر فيهـا المعرفـة الخصبـة حيـث يتوفّـر المنـاخ المؤسسـاتي والتربـوي الضامـن لحـق الاختـلاف باعتبـاره مطلبـا أساسـيا للحياة الديمقراطيّة وأقوى سبل التفاهم الإنسـاني.

وفي هـذا السـياق يشـير عـالم الاجتـماع الفرنـسي Michel Grosier أنّ العلاقـات الاجتماعيّـة تتحقـق بطريقـة أكـثر اسـتقامة في شـكل نـزاع تعـاوني. فالدفـع بالنـزاع إلى مرتبـة التعـاون إنّمـا يتيـح للديمقراطيـات أن تعيـش صراعـا غـير مذمـوم. ولعـل اكتسـاب آليـات هـذا النـزاع (التعـاوني) المحمـود هـو همـزة الوصـل إلى المواطنـة لأن عـلى هديـه يختـبر الأفـراد تعـدد الآراء واحـترام الـرأي المخالـف والتسـليم بنسـبية الـرأي وقابليّتـه للدحـض. ولا يخفـى أن النجـاح في تكويـن أفـراد وفـق هـذا النمـط يعكـس، بالدرجـة الأولى، قـدرة المدرسـة عـلى إرسـاء أسـس المواطنـة الحقيقيـة. حيـث تعتـبر المدرسـة مـن أهـم المؤسسـات الاجتماعيـة التـي تهتـم بإعـداد النـشء إعـداد ثقافيـا وقيميـا واجتماعيـا ونفسـيا مـن خـلال مختلـف البرامـج والعلـوم والمعـارف التـي تقدّمهـا للمتعلمين.

فمـن خـلال المدرسـة يمكـن تعزيـز مبـادئ الديمقراطيـة وغـرس البديـل الموضوعـي للسـلوكات المنحرفـة وتداعيـات العنـف المتعاظمـة. وهـو مـا يسـتوجب مراجعـة المدرسـة لأهدافهـا التربويّـة واسـتحداث أو اسـتنباط آليـات جديـدة تهدف إلى تفعيل حقيقـي لقيم المواطنة.

وباسـتقراء واقـع المدرسـة في تونـس يتضـح أن هنـاك ضعفـا واضحـا في معظـم الأنشـطة المتعلّقـة بالتربية عـلى المواطنة وقد يعود ذلك إلى نقطتين أساسـيتين:

-جمـود البرامـج التربويـة الرسـمية وعـدم مواكبتهـا لحاجيـات ومتطلبـات المجتمع المحلي والإنسـاني المعولم.

-قصـور الوعـي، سـهوا أو تعمّـدا، بالـدور التربـوي للمدرسـة حيـث يـكاد يقتـصر دور هـذه المؤسسـة الأساسـية والمحوريـة في عمليـة التعليـم والتلقـين دونا عن التربية.

ونسـجل هنـا أهميـة اتجـاه وزارة التربيـة لإدراج المهـارات الناعمـة Soft Skills في برامـج التربيـة المدرسـية للاطفـال بمـا مـن شـأنه أن يـزرع باكـرا بـذرة المواطنـة وثقافـة العيش المشـترك في أجيال الغد.

4. ثقافة اللاّ عنف في مواجهة التطبيع مع العنف

يحيل اللاعنف إلى المناضل السلمي "غاندي" الذي قدم اللفظ وكذلك فلسفة وسياسة السلم واعتبره منهج عمل لا يقل جدوى عن الحرب بل لعله أجدى. وقد قال عنه "اللا عنف والحقيقة متشابكان تشابكا وثيقا يستحيل معه فصل أحدهما عن الآخر فهما وجهان لعملة واحدة".[31]

ومن أهم تفسيرات العنف نظرية التعلم الاجتماعي بما يعني أنه سلوك يتعلمه الفرد في المجتمع ولا مجال للفطرة فيه. فعبر المحاكاة والتقليد للنماذج العدوانية في المحيط وبوجود مبدأ التعزيز والمكافأة وكذلك الإحباط والفقر...يصيب العنف طباع الأفراد و يشوه سلوكهم و بالمقابل فإن اللاعنف هو وعي اجتماعي وثقافي وممارسة حضارية قوامها أساليب إنسانية تعتمد الاعتراف بالآخر والتنازل له عن بعض ما نعتقده حقا لنا عليه، وصولا إلى حل النزاعات وتسوية المشاكل، وتجاوز أسباب الاختلاف باعتماد القانون والحق وبشكل طوعي أو توسلا بآليات الوساطة وهو ما يحقق طموحات الأطراف المختلفة ويحفظ حقوقهم ومصالحهم دون صدام.

تنبعث التصورات والمفاهيم من الأفكار والعقائد والمبادئ، لتتحول إلى سلوك وتعامل يومي مع من حولنا، وان توجيه الناس باتجاه اللاعنف يبدأ من الفرد أولا، وفي الحياة الاجتماعية إذ تتحرك مفردات ومبادئ وأفكار ومفاهيم تستند إلى مبادئ وروح حقوق الإنسان من ناحية، وعلى الحرية والديمقراطية وحق الإنسان في تقرير مصيره من ناحية أخرى، وهي ثروة اجتماعية تؤسس لثقافة اللاعنف ولعل من بين المهام الصعبة التي تواجهنا، ونحن نسعى للتفكر في هذه المعضلة كيفية تحويل هذه الثروة الثقافية، إلى ممارسة وسلوك وقواعد تعامل بين الناس.

وهنا نحيل إلى مسألة اللاعنف في التربية وندرك أن تصرفات الطفل هي مرآة لسلوكنا كبالغين، فللبالغين تمثلات للتربية والطفل ورصيد من التجارب والخبرات المحددة لطبيعة السلوك المتبع للتواصل مع الأطفال، والذي يؤثر بدوره على شكل ردة فعل الطفل. فبقدر ما تكون هذه التمثلات إيجابية يكون السلوك إيجابي، وبالتالي تكون ردة فعل الطفل إيجابية.

---

[31] جان ماري مولر. اللاعنف في المدرسة. ترجمة محمد علي عبد الجليل دمش, معابر للنشر والتوزيع، 2009، ص47

ولكن غير خاف أن طرق التعامل مع الطفل لا تخلو من العنف، نتيجة فقدان المهارات الضرورية لفهم الطفل... واعتباره إنسانا له خصوصياته وتفرده وشخصيته المستقلة.

إن الاعتراف بالميزات الداخلية للطفل تشعره بأن أهله ومعلميه يثقون به و يتوقعون منه أن يتصرف على نحو يؤكد على أنه قادر ويقدرون مبادراته ويشعرونه بأن هذه المبادرات جديرة بالاهتمام. ونشير هنا الى ما تحفل به سير حياة عتاة الجرمين وما استلهم منها في السينما من أخبار انهيارهم باكين في آخر نفق مسارهم كمجرمين وبحثهم عن نظرة عطف أو تفهم في عيون المحيطين بهم.

وعلى غرار التمثلات الخاطئة تجاه الأطفال يمكن أن تكون للكبار سلوكيات خاطئة تجاههم تصل إلى حد انتهاك طفولتهم أحيانًا، وتتجسد في العنف المسلط عليهم بكل أشكاله الجسدي والنفسي.وقد أظهرت دراسات عديدة أن الأطفال والشباب وأفراد المجتمع عموما ذوي المشاكل السلوكية غالبا ما تؤويهم بيوت تعمرها المشاكل العلائقية الحادة الراجعة للزواج غير المتكافئ او لتدني جاهزية الأزواج للحياة المشتركة بما تتطلبه من مفاوضات و تنازلات خاصة مع تدني القدرات الاقتصادية للأسرة.

وقد توصلت دراسات جادة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسة العنف في الأسرة بصنفيه الجسدي والنفسي والظروف الاجتماعية الاقتصادية المتعسرة. والسلوك العنيف والقليل التكيف للأفراد. فاضطراب الحياة الأسرية وفقدان الأطفال للحب والطمأنينة والثقة داخلها يعرض الناشئين للقسوة ويؤهلهم ليكونوا كهولا غير متكيفين وسلبيي العلاقة بمحيطهم وهي كلها عوامل مؤهلة للخروج عن الضوابط الاجتماعية وعدم الانخراط في مشروعات بناءة للفرد والمجتمع والميل للرفض والهدم.

ويقودنا هذا طبعا للحديث عن أنماط التربية وأهمها النمط الديموقراطي الذي يحفظ للفرد مكانته ويحترم ذاته ويؤثر بطريقة ملحوظة على نمو التكيف الاجتماعي لديه بما يؤهله لثقافة اللاعنف. ويقابله النمط التسلطي الذي يقوم على الضبط الصارم والحرمان من التعلم بالتجربة التي تفترض الخطأ وتغييب صوت الطفل وحتى عواطفه وما يقتضيه من إيقاع للعقوبة. ومن آثارها النقمة والإحساس بالغبن والانسحاب والعدائية وتدني القدرة على المبادرة والانجاز.

إن العنف ينطلق في البداية كردة فعل أمام وضعية خصوصية وغير مقبولة بالنسبة إلى القائم بالعنف، ثم يتحول في مرحلة ثانية إلى سلوك متكرر وأداة لفرض الهيمنة وتكريس التبعية والطاعة، لكن هذه الوسيلة لا تقوم على قوة المنطق والإقناع والنقاش والحوار بقدر ما تقوم على منطق القوة بمختلف أشكاله المادية والنفسية. وبهذا يصبح العنف وسيلة لتحقيق الاستراتيجيات الفردية والجماعية في بعض وجوهها. مع التأكيد على أن عملية التنشئة تتميز بالاستمرارية وتكون محل تحيين حسب مقتضيات السياقات المتبدلة وبالتالي فإن الكهول مشمولين بثقافة اللاعنف.

خاتمة

نخلص عند هذا الحد إلى ما يرتبط بالعنف إجمالا والحركات الاحتجاجية تحديدا من خصائص السياقية والاستمرارية. حيث تبدو ممارسات اجتماعية معبرة عن الخصائص الثقافية للمجموعات والسياقات المتبدلة رغم ثباتها بنيويا. والملاحظ أننا حين ننزل هاتين الظاهرتين الآن وهنا نلاحظ ارتباطهما بواقع الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس طوال العشرية المنقضية التي ارتبطت بالحراك الهام (الثورة) الذي أطلق الحريات وولد فوضى يعتبرها البعض فوضى خلاقة ونقدر أنها اختلال لمخاض التغيير ناتج عن غياب أو قصور تربية الحرية وهي فرضية تدعونا إلى مزيد التمحيص العلمي.

لقد طغى الجدل والمماحكات السياسية على برامج ومشاريع التغيير باتجاه تحقيق المطالب الاجتماعية التي مثلت شعارات الثورة. بل والأنكى أن مشاغل وشعارات مجانبة طفت على السطح وشغلت جانبا هاما من فضاءات التفاعل ومنها الجدل الهووي والدعوة للتراجع عن مكتسبات قطاعات هامة في المجتمع وخاصة ما تعلق بحقوق المرأة وعنف طال رموز النمط المجتمعي ومنه استهداف الفضاءات الثقافية ورفع راية غير العلم الوطني في الجامعة واغتيال رموز التيارات اليسارية التقدمية... كل هذا من دواعي تفاقم العنف وانتشاره وبالخصوص تلبسه بالحركات الاحتجاجية.

ولعله من اللافت أن الحركات الاجتماعية وإن اتجهت بشكل واضح نحو العنف سبيلا للمغالبة واكتسبت "مهارات" المفاوضة والمناورة وأصبح بإمكانها فرض جانب من مطالبها بتحركات تتصف بالعنف.

لا زالت التربية على المواطنة متعثرة وذلك لتعثر انخراط المدرسة فيها ومع ما يتداول حول الإصلاحات في البرامج التربوية التي تستهدف المهارات الناعمة والتي تشمل مهارات الحوار وقبول الاختلاف والمبادرة والتطوع فإن بوادر التأسيس لثقافة تنأى عن العنف مازالت بعيدة. ولكن في المدى المنظور وباستقراء واقع الحياة السياسية يظل العنف خيارا أو اضطرارا في نظر الكثيرين خاصة فئات الشباب والمجموعات المحلية ذات الواقع الهش والمتدني. ويتعاظم دور منظمات المجتمع المدني التي يبدو أنها تحوز ثقة أكبر لدى هؤلاء وتتحرك بفاعلية أكبر وتحقق نتائج ذات تأثير ودلالة.

ظاهرة العنف في تونس 2019

تقرّ النظريات الاجتماعيّة بعدم وجود مجتمع ثابت ومستقرّ وخال من مختلف مظاهر الصراع والنزاع، نظرا لما تتسم به الجماعات البشريّة من سيرورة ديناميكية لا متناهية. وهو ما ينعكس على جملة الممارسات الفردية والجماعية تفاعلا مع المعيش ليس الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فقط، بل وحتى الثقافي والعلائقي. وهو واقع الحال في المجتمع التونسي بعد أحداث 17 ديسمبر-14 جانفي ، حيث عمدت مختلف الشرائح والجماعات الاجتماعية إلى خلق وابتكار أساليب احتجاجية جديدة تعبّر من خلالها عمّا يختلجها من مواقف وآراء ومطلبية... كان العنف من أهم تجلياتها.

47 شارع فرحات حشاد، العمارة "أ"، الطابق الثاني 1001 تونس
الهاتف: 64 76 25 71 216+ الفاكس : 65 76 25 71 216+
contact@ftdes.net - www.ftdes.net/observatoire